دور ميناء دمياط فى الدعم الاقتصادى للثغور الشامية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر*

" بياس نموذجاً "

د. فايزة محمد محمد حسن ملوك**

عاشت بلاد الشام عقب خضوعها للسيطرة العثمانية بعد انتصار السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) على المماليك فى مرج دابق عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م) مرحلة من الاستقرار، والهدوء؛ إلا أنه مع أواخر القرن السادس عشر، ومطلع القرن الثامن عشر بدأت مظاهر الضعف تظهر بصورة واضحة على الدولة العثمانية مما انعكس بدوره على ولاياتها، ومنها بلاد الشام، إذ قلت الموارد الطبيعية، والاقتصادية، وازداد عدد الجنود المرتزقة بالدولة العثمانية، وما نتج عن ذلك من زيادة الأعباء الاقتصادية، وانتشار الفساد فى نظام جباية الضرائب ، فضلاً عن احتياجاتها للنقد الذى تأثر بالنقد الفضى الذى تدفق من أسواق

---

* هناك بحث للأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب بكر بعنوان "ميناء دمياط ودوره فى العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الليفانت خلال القرن الثامن عشر" نشر ضمن ندوة مصر وعالم البحر المتوسط على مر العصور فى الفترة من ١٣-١٥ أبريل ١٩٨٥، كلية الآداب - جامعة القاهرة. يدور حول قيام ميناء دمياط خلال القرن الثامن عشر بدور الوسيط التجارى - بحكم موقعه الجغرافى - بين مصر وعالم الليفانت فاستقبل، وأرسل العديد من السلع، والمنتجات إلى تركيا، والروملى، والأناضول، وبورصة، ودمشق، وحلب، واللاذقية، وبيروت،كما توجد دراسة للأستاذ الدكتور/صلاح هريدى تحت عنوان دراسة عن بعض جمارك مصر فى القرن الثامن عشر، الإسكندرية - دمياط - رشيد - البرلس، ويتعرض فيها للنظام الإدارى فى تلك الجمارك، وعوائدها المالية؛ علاوة على دراسة للجغرافيا الطبيعية لدمياط للدكتور/ السيد خالد المطرى وعنوانها، ميناء دمياط دراسة فى أهمية الموقع الجغرافى، وتتناول أهمية موقع الميناء بالنسبة للموانئ الأخرى، والخدمات التى يقدمها عبر العصور.

** مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب - جامعة دمنهور.

الغرب مما دفع الدولة العثمانية إلى فرض ضرائب جديدة بل زيادة الضرائب القائمة من قبل لكن لم يحل ذلك من مشكلاتها الاقتصادية فى ولاياتها[١] ومنها بلاد الشام إذ لم تخضع لسلطة مركزية واحدة كما حدث فى مصر بل قسمت إلى عدد من الوحدات الإدارية عرفت باسم الباشويات[٢]، أو الإيالات، وكانت كل باشوية مستقلة عن الأخرى لذا جاء كل حاكم عليها مسئولاً عن ضمان، واستمرار ولائها للسلطان، وتوفير العدالة، والأمن للسكان، فضلاً عما تمتع به من سلطات واسعة وصلت إلى حد التدخل فى تحديدالأسعار، ومراقبة النقد، وتوفير المواد الغذائية لكنه لم يكن يتدخل فى تنفيذ مشروعات اقتصادية، أو اجتماعية[٣].

لاشك ذلك أدى إلى حدوث عدة اضطرابات أسهمت فى حدوث أزمة اقتصادية بها أدت إلى غلاء الحبوب، وانتشار الأمراض باستثناء فترة الاستقرار النسبى التى شهدتها فى عهد السلطان مراد الرابع (١٠٣٣-١٠٥٠هـ/١٦٢٣-١٦٤٠م) إلى جانب تولى أسرة كوبريللى[٤] منصب الصدارة العظمى[٥].

ولما كانت بلاد الشام تمثل امتداداً طبيعياً لمصر، وأمنها، واستقرارها يؤثر على الأخيرة بالإيجاب، والعكس سلباً، وبالتالى على الوجود العثمانى فى منطقة المشرق العربى فقد اعتمدت الدولة العثمانية على مصر لتسهم فى حل الأزمة التى مرت بها الشام فى تلك الفترة، وكان من ضمن ثغورها التى تأثرت بذلك بياس[٦].

ومن هنا جاءت إشكالية البحث لتعالج مدى اهتمام الدولة العثمانية بإرسال الإمدادات إلى بياس عن طريق ميناء دمياط الذى لعب دوراً بارزاً فى نقل هذه الإمدادات ثم الدور الذى لعبه ميناء بياس كمعبر لنقل بعض الإمدادات القادمة من مصر عبر ميناء دمياط إلى بعض الثغور الشامية ثم الجهود التى بذلتها الدولة العثمانية فى توفير الحماية لهذه الإمدادات ضماناً لوصولها إلى بياس أو منه لغيره من الثغور الشامية بسلام من خطر القراصنة المالطيين الذين كانوا يهددون ساحل الشام، كذلك محاولة بعض الرويسا[٧] المسئولين عن نقلها من دمياط لبياس سرقتها أو الاستحواذ على جزء من ثمنها لصالحهم معتمدين على تعرضهم لمثل هذا الخطر، أو سوء الأحوال الجوية، قد يعرض جزءاً من هذه الإمدادات للتلف، أو الغرق ليستغلوا ذلك فى الإنقاص من الكمية المرسلة منها من حيث حجبها تمهيداً لبيعها لصالحهم، يضاف إلى ذلك أثر هذه الإمدادات على أهالى بياس من حيث جذب بعضهم إلى المجئ إلى مصر بصفة عامة، ودمياط بصفة خاصة هرباً من

تردى الأوضاع الاقتصادية ببلادهم فى تلك الفترة ليبحثوا عن أرض هيأت لهم الظروف ممارسة نشاطاً اقتصادياً فوقع نظرهم على دمياط، وبوجودهم فى الأخيرة ساهموا فى دعم بياس بالامدادات الاقتصادية.

جاءت الإمدادات المرسلة من مصر عبر ميناء دمياط إلى بياس من مصدرين: الأول وهو الشون السلطانية[٨] وبعض تجار دمياط عن طريق السماح لهم بفتح باب التجارة مع بياس بتكوين شراكة بينهم، وبين بعض تجارها، تتضمن عقود هذه الشراكة تبادل السلع التى يحتاجها الطرفان، وبيعها لتجار بياس بأسعار أقل ممن تباع بالداخل بناء على اتفاق بين تجار دمياط والإدارة العثمانية بها مقابل تعويض الأخيرة لهم بإعفاء هؤلاء التجار من الرسوم والضرائب المفروضة على تصديرهم للسلع لهذه الجهة بالإضافة إلى ذلك الالتزام بالكمية المطلوبة منها، ومواعيد إرسالها، ودفع أثمانها، وأجرة نقلها، وتأمين وصولها ؛فكان هذا المصدر وسيلة لجأت إليها الإدارة العثمانية لتخفيف الطلب على الشون خاصة وأن هذه الشون كان يخصص منها لعدة جهات على رأسها المطابخ السلطانية باستانبول، وإمدادات قافلة الحج كل عام إلى غير ذلك، وفى الوقت نفس المصدر خلق علاقات تجارية بين مينائى دمياط، وبياس بما يحقق أرباحاً لهما عن طريق شحن السلع، ونقلها.

ومن ثم لعب ميناء دمياط دوراً بارزاً سواء بنقل هذه الإمدادات إلى بياس، أو بخدمة النشاط التجارى المتبادل؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن ميناء دمياط لعب دوراً مهماً فى التجارة الخارجية لمصر طوال العصر العثمانى بحكم موقعه الجغرافى الواقع فى أقصى شمال شرق الدلتا عند خط عرض ٣١ ° ٣١ ' شمالاً، وخط طول ٥١ ° ٣١ ' شرقاً، وعلى بعد ١٥ كيلو متراً من البحر المتوسط عن طريق الشاطئ الشرقى[٩]، والذى جعله أقرب الموانئ المصرية إلى آسيا الصغرى فى هذه الفترة[١٠] كذلك بعده نسبياً عن الصراعات القائمة بين الهيئات الحاكمة الثلاث (الوالى، الديوان، المماليك) ورغم تدهور الأحوال الاقتصادية نسبياً بسبب إهمال أمر الميناء، وانسداده بالرمال إلا أن الحركة التجارية به لم تنقطع[١١] ثم إهمال ميناء الإسكندرية، وتضاءل أمره فى هذه الفترة بسبب ضعف صلته بداخل البلاد لامتداد الصحراء إلى الإقليم الواقع بينها، وبين النيل، وانتشار اللصوص، وقطاع الطرق عبر الطريق الصحراوى الذى يصل الإسكندرية بالخارج

فضعفت إلى حد كبير به أهميته الملاحية، والتجارية لاسيما ببلاد الشام فى الوقت الذى نافسه فى ذلك كل من مينائى دمياط، ورشيد فى تجارته معها(١٢).

يضاف إلى ذلك اشتهار دمياط بزراعة الأرز الذى يعد أهم السلع التى تخرج منها فى هذه الفترة، ويصدر إلى موانئ الشام لاسيما بياس، فضلاً عن ورود سلع من الأخيرة لدمياط لاسيما الأخشاب لاشتهارها بجودة خاماتها كما اتضح من وثائق هذه الفترة، نتيجة لهذه الأسباب فقد اعتبر ميناء دمياط، ميناء مصر الأول فى خدمة اتصالها بساحل الشام بما يخدم أهدافها.

أما بالنسبة للإمدادات الاقتصادية التى قدمتها الإدارة العثمانية فى مصر بناء على أوامر سلطانية لبياس فقد جاءت مركزة بالدرجة الأولى على محاصيل، وسلع غذائية، ومواد خام يكثر الحاجة إليها، كان يتم تجهيزها بناء على بيورلديات(١٣) صادرة من الديوان العالى بمصر ليقوم بتبليغها إلى المسئولين عن تجهيزها وهم، وكيل خرج(١٤) الدولة العثمانية، وملتزم الثغر(١٥)، وأغا الحوالة(١٦) وأمين مقاطعة الثغر، أو وكيله، وكتخذا(١٧) قبودان(١٨) الثغر، ونقيب الأشراف(١٩) وسردار طائفة الينكجرية (الإنكشارية)(٢٠) والأوده باشية(٢١) ليتم تحرير قائمة بالمؤن المرسلة، ويقوم بالتوقيع عليها، وختمها قاضى الثغر(٢٢) ثم يتم تسليمها إلى رويسا المراكب بعد أخذ التعهد عليهم بتوصيلها إلى بياس.

أما المحاصيل فنلاحظ أن الإمدادات منها قد اختلفت كمياتها، تبعاً للظروف التى مرت بها بياس باعتبارها جزء من بلاد الشام سواء كانت سياسية، أم اقتصادية أثرت عليها بشكل واضح، وقد جاءت الأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها فى سنة ٩٧٢هـ/١٥٦٥م كانت الدولة العثمانية تبذل جهوداً لإحكام سيطرتها على الشام عقب قضائها على التمردات التى قامت ضدها من بعض ولاتها، ومنها والى بياس، وعليه أصدرت أوامرها بإرسال المؤن إليها بسبب عمليات النهب التى تعرضت لها من هؤلاء الولاه، فمن ذلك أرسل لبياس فى تلك السنة نحو ٣٦ قنطاراً(٢٣) من السكر عن طريق أحد تجاره بدمياط، ويدعى عيسى بن رزيق إلى أحد التجار ببياس، ويدعى نور الدين على بمبلغ ١٤٤ ديناراً(٢٤) نظراً للاحتياج له(٢٥).

وقد شهدت سنة ١٠١٣هـ/١٦٠٤م عدة اضطرابات فى حلب أثارها متمردون فى شمالها مستغلين ضعف السلطة العثمانية لتثور ضدها ؛لكن جغرافية المنطقة التى شجعتهم على ذلك كانت فى الوقت نفس المصدر سبباً فى القضاء عليهم إذ كان وقوع حلب على

الطرق الرئيسية التى تسلكها الجيوش العثمانية إلى الجبهة الصفوية جعلها فى متناول السلطة العثمانية، ولهذا كانت مدة هؤلاء الثائرين قصيرة، لكن ظهر بعد ذلك على باشا جانبلاط امتداداً لهؤلاء الثائرين الذين عرفوا باسم الجلالية[٢٦]، وانتشروا فى الأناضول فى هذه الفترة، وكانوا يعتمدون على قوات المرتزقة السكبان[٢٧] لتوطيد دعائمهم ؛ويمكن القول أن الجلالية، والسكبان يمثلون ردود فعل الولايات على السلطة المركزية الخاضعة لنفوذ الإنكشارية فألقوا الرعب فى الأناضول مما أدى إلى هجرة الفلاحين لأراضيهم إلى المدن المحصنة، ومنها استانبول[٢٨] مما دفع الدولة العثمانية إلى إرسال تعزيزات إلى تلك المدن منعاً من وصول خطرهم إلى باقى المدن الشامية، فكان منها بياس التى أرسلت إليها إمدادات اقتصادية تمثلت فى ١٨٠٠ إردب[٢٩] أرز، و١٠٠ إردب شعير، و١٠٠ غزاوية (جوال) عدس، و٦٠ غزاوية حمص، و٢ إردب قرطم[٣٠]، بالإضافة إلى البهارات وتشمل (٧ أقفاص فلفل، وقفصين جوز طيب و١٨ قفص قرنفل) ثم ٥ أقفاص دار صينى[٣١]، و١٠ أقفاص تمر حجازى، وهندى، و١١ قفصاً نشادر و١١ قفصاً زنجبيل، وقفص جوز هندى، وقفصين حنة، وقفص سنامكى[٣٢]، وقفص حب عزيز، و١٩ قفصاً خيار شنبر[٣٣] و٤ أقفاص أدوية تم شحنهما على ستة عشر مركباً لتوصيلها إلى تلك الجهة[٣٤].

ثم ألحقت بها إمدادية أخرى فى سنة ١٠١٦هـ/١٦٠٨م بناء على أمر صادر إلى مصلى كتخدا أمير اللوا[٣٥] الشريف السلطانى، وقبودان الثغر، ومحمد أغا حوالة الثغر يتضمن إرسال كميات من الأرز الأبيض قدرها ٢٠٠٠ إردب، ومن القمح ١٠٠٠ إردب، ومن الشعير ١٠٠٠ إردب، ومن العدس ٢٠٠ إردب، ومن السكر ٢٠٠٠ قفص، إلى جانب صندوقين من المشروبات تم إرسال هذه الكميات على ثلاثة عشر مركباً يقودها رويسا مصريين، وشاميين، وساقزيين[٣٦]، وأتراك، وقد تراوحت حمولتها حسب نوعية، وحجم هذه المراكب[٣٧]، ويرجع السبب فى إرسال تلك الإمدادات إلى أن الشام بصفة عامة، وبياس بصفة خاصة أسند إلى حاكمها منصب أمير الحج إلى جانب مهامهم نظراً لكثرة هجمات البدو على قافلة الحج، وبالتالى ارتبط استمرار الوالى فى منصبه بتأمين، وسلامة قافلة الحج الأمر الذى أدى إلى غيابهم عن البلاد وقت الحج مما أعطى فرصة إلى خلق المنازعات المحلية، والصراع على النفوذ من قبل بعض المتمردين الذين تأمروا بدورهم مع القوى الأخرى كاليرلية[٣٨]، والقابى قول[٣٩]، والقوات المرتزقة فكان ذلك

مشجعاً لفوضى الجند، وثورة الأهالى كرد فعل لذلك فى المدن الشامية[٤٠]. واستمراراً لأثر هذه الفوضى على بياس أرسل إليها فى السنة التالية إمدادات شملت ٤٦٣٦ إردباً قمحاً، و٣٣٦٣ إردباً شعيراً، تم شحنهم على اثنين وعشرين مركباً يقودها رويسا مصريون، وشاميون، وأتراك، وفرنسيون قدرت أجرة النقل بنحو ٣٨١٩٦٧ نصفاً فضة[٤١] بالإضافة إلى أجرة النقل من الشون السلطانية ببولاق إلى دمياط، مضاف إليها أجرة الشيالين، والكيالين التى قدرت بنحو ١٨٠٠٠ نصف فضة[٤٢].

وفى سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م توسعت الإمدادات لتشمل كل من بياس، وطرابلس نتيجة لتأثرهما بهذه الفوضى حيث أرسل عبد الرحمن بن درويش القرمانى تاجر الأرز بدمياط إلى شريكيه بهاتين الجهتين كميات منه-لم تُحدد- على مركب رياسة أحمد بن بروانه نظير أجرة قدرت بنحو ٥٥ قرشاً[٤٣] حيث خصص جزء منها لبياس ثم نقل الباقى عبر مينائها إلى طرابلس، وذلك بسبب قربه من ميناء دمياط مما يساعد على سرعة النقل، والتأمين من خطر القراصنة، والذين كانوا يهددون طرابلس كثيراً[٤٤] وتبع ذلك إرسال كميات من البكسماط قدرت بنحو ١٢٠٢٨ قنطاراً، و٢٨٩٠ إردباً قمح بهدف تمويل العساكر المرابطة، والمسئولة عن الذخيرة بميناء بياس لحمايته من خطر هذه الاضطرابات فضلاً عن خطر القراصنة[٤٥].

ومع توالى الاضطرابات فى بياس بسبب تكليف واليها - بناء على أوامر صادرة من السلطان العثمانى - ضمن ولاة الشام بالتصدى لفخر الدين المعنى الثانى[٤٦] الذى ظهرت قوته بعد القضاء على على باشا جانبلاط ــ فى حلب بقتله فى سنه ١٠٢٠هـ/١٦١١م حيث مد سلطته على بلاد الشام الجنوبية (البقاع، صفد، بيروت، صيدا) وتهديده لطريق الحج، والتجارة مع مصر، فإلى جانب هؤلاء الولاة تم تكليف أحمد باشا الحافظ الذى عين لولاية الشام فى سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م بالقضاء عليه عن طريق إثارة الأمراء المحليين ضده فاضطر فخر الدين إلى الهروب إلى الأراضى الإيطالية خشية من قوة أحمد المذكور، وحتى يستعيد قوته من جديد عن طريق الاستعانة بأسرة آل مديتشى حكام توسكانيا الذى تربطه بهم علاقة صداقة[٤٧]، نظير ذلك أرسلت الدولة العثمانية إمدادات إلى المدن التى تأثرت بذلك، ومنها بياس حيث صدرت الأوامر إلى ملتزم الثغر بتوفير كميات كبيرة من الأرز، والقمح، والشعير، فاعتمد فى ذلك على كل من البوهانى إبراهيم بن الريس مصطفى الأضالى الذى أرسل فى سنة

١٠٢١هـ/١٦١٢م أرز أبيض بنحو ١٣٧ إردباً إلى شريكه ببياس على مركب بواسطة مصطفى بن مصطفى بثمن قدره ٢٤٦٠ قرشاً بواقع قرشين على كل إردب، لكن الريس المذكور عقب عودته من بياس إلى دمياط سلم إلى البوهانى المذكور ١٣٠ قرشاً فقط من إجمالى ثمنه، وعندما سأله الأول عن باقى الثمن ذكر أنه صرفها فى أمور تخصه، وأنه سوف يسدده له بعد ذلك؛ الأمر الذى دفع الأول إلى رفع دعوى على الثانى لضمان حقه، وباستجوابه أمام القاضى اعترف المدعى عليه بباقى المبلغ فى ذمته، وتعهد بتسديده للمدعى[٤٨] وهذا يعنى أن بعض الرويسا قد يدفعهم الأمر أحياناً إلى الاستحواذ على جزء من ثمن هذه البضائع المرسلة لهذه الجهة لصالحه سواء فى شراء سلع له من هناك للاتجار بها لصالحه بحثاً عن المزيد من المكاسب، أو لحل ضائقة مالية يمر بها معتمدين فى ذلك على ترضيه التجار الدمياطة الذين يعتمدون عليهم فى عملية النقل البحرى عن طريق موافقتهم على تسديدها على فترات، أو خصمها من أجرة نقل جديدة لهم.

وفى سنة ١٠٢٤هـ/١٦١٥م تم إرسال ٥٧٨٦ إردباً قمحاً، و٤٢١٤ إردباً شعيراً من الشون السلطانية ببولاق بمعرفة أمينها بيالة لنفس الجهة[٤٩]، وثمة اضطرابات أخرى شهدتها بياس هو تمرد الإنكشارية ضد السلطة العثمانية بها على غرار ما حدث بدمشق، وحلب، والذى ظهر بشكل واضح منذ أواخر القرن السادس عشر حيث سعوا إلى ابتزاز الأموال لاسيما من الفلاحين مما تسبب فى اضطراب الوضع الاقتصادى، ومن مظاهره انهيار قيمة العملة مما ساعد ذلك إلى جانب عوامل طبيعية كالقحط، والطاعون، وكذا جشع التجار إلى غلاء الحبوب بالشام بصفة عامة[٥٠] الأمر الذى دفع الدولة العثمانية لاسيما فى الفترة (١٠٢٩-١٠٣٩هـ/١٦٢٠-١٦٢٩م) إلى معالجة ذلك عن طريق إرسال الغلال وعلى رأسها الأرز، والقمح من مصر للمساهمة فى مواجهة هذه الأزمة، والقضاء على جشع تجارها وهو ما اتضح فى سنة ١٠٢٩هـ / ١٦٢٠م عندما اشتدت هذه الأزمة حيث شحن محمد بشه[٥١] ابن عبد الله الينكجرى تاجر الأرز بدمياط على مركب رياسة شمس الدين الصيداوى أرز أبيض، وقدره ١٥١ إردباً، ثم كلف الأول مملوكيه رضوان، وبياله بالسفر على هذه المركب لضمان وصول مشحونها إلى شريكه بهذه الجهة وهو الزينى عثمان ياظجى[٥٢] ابن عبد الله، وقبض ثمنها منه، لكن حدث أن تعرضت هذه المركب للأخطار بسبب سوء الأحوال الجوية فاضطر الريس المذكور إلى

الرسو بميناء بيروت، وفى أثناء ذلك توفى بياله المذكور بسبب ما أصابه من تلك الأخطار فتولى الأول وهو رضوان مهمة توصيلها إلى ميناء بياس، وقد نجح فى ذلك(٥٣).

وفى السنة التالية أرسل جعفر بن محمد نقيب الأشراف سابقاً بدمياط على مركب رياسة الكبيسى النصرانى من طرابلس ١٧٤ إردباً أرزاً، إلى تاجر ببياس يعمل فى خدمته لكن تعرضت المركب لمهاجمة قراصنة مالطة قبل دخولها ميناء بياس فاضطر ريسها إلى الرسو بميناء صيدا، وباع ما معه من الأرز إلى تاجر بها يدعى ابن معن وقبض الثمن منه ثم عاد إلى دمياط ليسلم ذلك لجعفر المذكور بحضور بيالة أغا حوالة الثغر(٥٤). وهذا يعنى أن بياس كغيرها تعرضت لأخطار داخلية من تمرد الإنكشارية، وثورات الأمراء المحليين، ولأخطار خارجية ممثلة فى تهديد القراصنة لمينائها مما أثر على سلامة وصول المؤن إليها فى كثير من الأحيان رغم محاولة الدولة العثمانية التصدى لذلك عن طريق تأمين هذا الميناء بالعساكر لمواجهة ذلك.

وعقب ذلك فى سنة ١٠٣١هـ/١٦٢١م خصص كل من عثمان، وأخاه يوسف ابنا حسن الحسينى كميات من الأصواف مختلفة الألوان كانا قد اشتراها من تاجر تركى يدعى عارف، قدرت بثلاثين قطعة بثمن ٢٣٢٩٠ قرشاً فقام يوسف المذكور بنقلها إلى بياس لبيعها هناك لزوم ملابس العساكر المرابطين بها لكنه توفى بها قبل عودته لدمياط لتسليم ثمنها إلى أخيه عثمان المذكور لتسديد ثمنها لعارف مما أوقع ذلك عثمان فى أزمة لعدم قدرته على تسديد ذلك بالكامل فتدخل أحد الأشراف، ويدعى مصطفى بن مصطفى الحسنى، والذى كان من ضمن الشهود الذى كلفه وكيل خرج الدولة العثمانية فى الإشراف على تجهيز هذه الأصواف لهذه الجهة، وذلك بالتبرع بجلود سختيان (الماعز) لعثمان لكى يقوم ببيعها، والتسديد بثمنها لصالح عارف تعويضاً عن الخسارة التى وقعت على عثمان(٥٥).

أما فى سنة ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م فتعهد جعفر بن محمد نقيب الأشراف المذكور سابقاً بتوصيل أربعين إردباً أرزاً أبيض نظراً لوفاة أحد البياسيين ويدعى أصلان الذى جاء إلى دمياط لشرائها من أحد التجار بها لصالح أهل بياس فقام جعفر المذكور بشحنها، وقبض ثمنها، وقدره ٣٥٣ قرشاً لتسليمها إلى صاحبها بدمياط(٥٦) ثم فى سنة ١٠٣٥هـ/١٦٢٦م تم تكليف ملتزم الثغر- بناء على أمر صادر من الدولة العثمانية - بتوفير ٣٠ إردباً أرز أبيض بهدف إرساله لبياس فقام الملتزم بدوره بتكليف كل من سراج الدين بن سراج الدين

المعروف بابن الجعيدى شيخ ناحية البراشية[٥٧] ومقلد بن أحمد المعروف بابن أبى برش شيخ ناحية رأس الخليج[٥٨] وكليهما من الدقهلية بتوفير ذلك من تجار أو فلاحى الناحيتين[٥٩] ويبدو أن زيادة الطلب على أرز دمياط جعلها غير قادرة على سد الاحتياجات فى الداخل، والخارج مما أدى إلى الاعتماد على أقاليم أخرى لتوفير ذلك رغم ما كانت تمر به مصر فى ذلك الوقت من أزمات سياسية نتيجة تمرد المماليك بها ضد الدولة العثمانية، وما ترتب عليه من أزمات اقتصادية أثرت عليها بشكل واضح، وهذا يوضح مدى اهتمام الدولة العثمانية بتأمين وجودها بالشام بصفة عامة وبياس بصفة خاصة لتحقيق هدفها الثانى هو ضمان استمرار العلاقات التجارية بينها، وبين مصر باعتبار ذلك من ضمن مكاسبها الكبيرة ويلاحظ أن الكميات المطلوبة من الأرز الأبيض بدأت تقل فى هذه السنة عما سبقها؛ربما يرجع ذلك إلى الحد نسبياً من ارتفاع أسعار الحبوب بها بعد السيطرة على القحط، والأمراض، والجراد الذى انتشر بها فى ذلك الوقت كغيرها من المدن الشامية، ومحاولة الدولة العثمانية الحد من ذلك رغم إنشغالها بالصراع مع الصفويين، والنمسا.

أما فى سنة ١٠٣٩هـ/١٦٣٠م تدهورت الأوضاع كإنعكاس لما حدث من ازدياد تمرد الإنكشارية بسبب ضعف سلطة الولاة بسبب تكليف الآخيرين بالخروج مع قوافل الحج لتأمينها من خطر البدو فاستغل هؤلاء غيابهم فى نشر الشغب، والرعب بين الأهالى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تهديد فخر الدين المعنى لاسيما البلاد الشام الجنوبية عقب عودته من الأراضى الإيطالية[٦٠] فمن ذلك كُلف كل من عقاب وعمر ابنا يونس بن حافظ من قبل ملتزم الثغر فى نفس السنة بتوفير ٨٤ إردباً[٦١] من الأرز الشعير فقاما بشرائه من على بن أحمد بن على الشهير بابن كسيبه أحد تجاره بالثغر أيضاً لصالح بياس[٦٢] ثم فى السنة التالية شحن صلاح الدين بن أحمد الشهير بابن الحويليه مع نقوله يانى Nicola Yani ٩٠٥ إردب أرز أبيض لبيعها لأحد التجار ببياس بمبلغ ٥٢٥ قرشاً[٦٣].

واستمراراً فى متابعة الدولة العثمانية لنفوذ فخر الدين المعنى خشية خيانته لها خاصة بعد قيامه بعمل تعزيزات للدفاع عن بلاده عن طريق بناء حصون فى عدة إيالات مثل حلب، وأنطاكية، وبانياس، وغير ذلك بالشام الجنوبية بهدف حماية منطقته من تحول العثمانيين ضده خاصة، وأنه منذ سنة ١٠٤١هـ/١٦٣١م منع إقامة الجنود السباهية[٦٤]

العثمانيين فى المناطق الخاضعة لنفوذه إذ كانوا يقيمون فى الشام فترة الشتاء موزعين على مناطقها فخشى السلطان العثمانى من تهديد فخر الدين لنفوذه بالشام أثناء انشغاله بالحرب مع الصفويين فعين أحمد باشا على الشام، وأمره بقتال فخر الدين المعنى فضلاً عن محاصرة الأسطول العثمانى لفخر الدين من البحر مما أثر على عمل الثغور حتى أواخر القرن السابع عشر حتى تمكن أحمد باشا من الانتصار عليه فى البقاع سنة ١٠٤٤هـ/١٦٣٤م ثم أسره، وأرسله إلى استانبول حتى قتل بها سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م[٦٥] وهذا انعكس بدوره على بياس التى عانت من اضطراب فى أوضاعها الاقتصادية فتجددت الإمدادات لها من ميناء دمياط ففى سنة ١٠٤٣هـ/١٦٣٢م أرسل نحو ١٣ مقطع قماش من على بن محمد المعروف بابن حمدون الصوالحى على سفينة رياسة حسن بن على الشهير بابن الدغلوس لهذه الجهة لكن تعرضت هذه السفينة لخطر القرصنة قرب ميناء بياس فسرق ما بها فضلاً عن أسر ما بها من الركاب فتدخلت الإدارة العثمانية لإنقاذهم عن طريق الفدية[٦٦].

وفى نفس السنة تم تجهيز ٤٣٠ إردباً شعيراً لزوم خيول العساكر المرابطين ببياس لحماية مينائها من خطر القراصنة[٦٧]. ولم تقتصر تلك الإمدادات على مثل هذه المحاصيل، والسلع بل أضيف إليها البن نظراً لشدة الطلب عليه ببياس بسبب ارتفاع أسعاره بها فكان البحث عن مصدر آخر لاستيراده لمواجهة ذلك فوقع الاختيار على البن الوارد لمصر ففى سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م أرسل كل من موسى بن نذير بن جركس بن حسين، وصفوت بن عبد الله بن عبد الوهاب إلى موسى بن قرادنلى النصرانى البياسى ست فردات[٦٨] بن بما يعادل ٤٦ قنطاراً على مركب خليل قبودان[٦٩]، أضيف إلى ذلك محرم الأضاليلى أحد تجار البن ببياس الذى اشترى نحو فردتين بن بما يساوى أربعة قناطير وتسعة أرطال من أحد تجاره بدمياط بسعر ٣٤٧ قرشاً و٩ بارة لتوزيعه بها[٧٠].

واستمراراً فى مواجهة الاضطرابات ببياس زادت الدولة العثمانية من إمدادات الشعير لها لزوم خيول العساكر المرابطة بها لتأمينها من خطر القراصنة، وتهديد المعنيين من السيطرة عليها خاصة بعد قتل زعيمهم فخر الدين المعنى كمحاولة للثأر له فتم تجهيز كميتين منه الأولى قدرت بنحو ١٧٣٨٤ إردباً تم شحنهم على ثلاثة مراكب بأجرة قدرت بنحو ١١٠٧٧١ نصفاً فضة والكمية الثانية قدرت بنحو ١٠٧٣٢ إردباً مشحونة على أربعة مراكب خصصت لها أجرة بنحو ١٦٠٩٨٠ بارة، على أن تصرف أجرة النقل من

مال مقاطعة الثغر، وقد تم صرف هاتين الكميتين من شون الغلال السلطانية بحضور كل من أمين مقاطعة الثغر، وأغا الحوالة ثم تم التسليم إلى رويسا هذه المراكب لتوصيلها لتلك الجهة بعد أخذ التعهد عليهم بواسطة قاضى الثغر(٧١).

ومن ضمن السلع التى أرسلت لبياس الملبن للاستعانة به فى صنع الحلوى ففى سنة ١٠٥٨هـ/١٦٤٩م أرسل كل من محمد بن شعبان، وأبو الدّرو بن عثمان، ومحمد بن على، وحسن بن زكريا، وأحمد بن موسى، وولى بن عنان العتنامى من تجار الملبن بدمياط كميات منه مع الريس على بن عبد السلام الطرابلسى قدرت بنحو ثلاثين صندوقاً لكن الريس المذكور تسبب فى تلفهم بسبب وضعه فوق هذه الصناديق جوالات دخان لصالح شخص آخر فلما تعرض مشحون المركب لسقوط الأمطار أثناء سيرها بالبحر تلف الملبن فلما وصل الخبر لتجاره بدمياط رفعوا دعوى عليه لجلب حقوقهم منه نظير إهماله فعند استجوابه أنكر ذلك عاماً، وذكر أن التلف حدث قضاءً وقدراً بسبب كثرة الأمطار لكن بشهادة من كان معه بالمركب تبين إهماله فى ذلك فطالبوا بالتعويض نظير ذلك(٧٢).

وعودة لزيادة الطلب على الغلال فقد أرسلت إمدادات فى سنة ١٠٧١هـ/١٦٦١م تضمنت كميات كبيرة منها إلى بياس لتوطيد الوجود العثمانى بها، وغيرها من المدن الشامية خاصة، وأن الدولة العثمانية حاولت أن تستعيد قبضتها على بلاد الشام بتعيين ابن محمد باشا كوبريلى، وهو فاضل فى منصب الصدارة العظمى بعد أبيه (١٦٦١-١٦٧٦) بهدف تحجيم نفوذ الإنكشارية بتلك البلاد، وتعزيز سلطة والى دمشق للحفاظ على هيبة الدولة العثمانية(٧٣) علاوة على التغلب على القحط، والغلاء، ومن هذه الغلال القمح، والشعير، والتى بلغت كمياتها ١٠٥٠٠ إردب تم تجهيزهم من الشون السلطانية ثم شحنت على أربعة عشر مركباً يقودها رويسا مصريون، وطرابلسيون، وأتراك خصص لهم أجرة شحن ٤٢٠٠ قرشاً بواقع ٤٤ قرشاً لكل إردب تم صرفها من مال مقاطعة الثغر، وقد قام هؤلاء الرويسا بتسليم هذه الكمية إلى قبودان ميناء بياس ليقوم بأخذ حصة مدينته منها أما الباقى، فيتم شحنه عبر هذا الميناء إلى مدن صيدا، وصور، وطرابلس، وعكا، ويافا بسبب تضررهم أيضاً من موجات القحط، والغلاء(٧٤).

ومع تفاقم أحداث تمرد العسكر، وثورات الأمراء المحليين بالشام، ففى سنة ١٠٧٣هـ/١٦٦٣م أرسل عمر بن يوسف الأضاليلى الينكجرى بمصر على مركب رياسة على بن ميخائيل بن يوركى الرودسى خمسون إردباً من الأرز الأبيض إلى بياس بهدف

بيعها هناك ثم طالبه؛ إما أن يأتى له بثمنها أو يضع ذلك أمانة عند أحد التجار شركائه بها لكن الريس المذكور تصرف دون علم عمر المذكور حيث حصل على ثمن الأرز، وقدره ٢٠٠٠ قرش، وتوجه إلى اللاذقية، واشترى منها قمحاً، وشعيراً ثم سافر بهما إلى جزيرة قبرص[٧٥] بقصد بيعهما بها نظراً لموجات الغلاء التى اجتاحتها أيضاً بسبب محاصرة الأسطول العثمانى لها لمواجهة خطر القرصنة التى تهددها أيضاً، ولما انتهى من ذلك عاد إلى ميناء بياس غير أنه تعرض عند دخوله هذا الميناء لهجوم قراصنة مالطة فاستولوا على ما معه من أموال بالإضافة إلى معدات مركبه ثم تركوه ليعود إلى دمياط فلما ذكر لعمر المذكور ما حدث له لم يصدقه فأقام دعوى عليه لاعتقاده أنه سرقه، وعند استجوابه اعترف بما فعله بشهادة الشهود، وبما أنه تصرف دون إذن من المدعى فإنه غير مسئول عما تعرض له من الهجوم، والسرقة فألزم بدفع ثمن الأرز للمدعى حفاظاً على حقه[٧٦]، وقد أقبل المدعى على هذا التصرف بحثاً عن مكاسب أكبر، معتمداً فى ذلك على حجة قوية، وهى انساب ذلك إلى القرصنة، وتبرئته من ذلك، وهذا يعنى أن تلك الإمدادات لم تواجه خطر الاضطرابات السياسية، والاقتصادية ببياس بل تحايل بعض الرويسا المكلفين بنقلها من حيث سرقتها أو سرقة ثمنها لحسابهم لكن الإدارة العثمانية حاولت التصدى لهم – بقدر الإمكان- منعاً من محاولة الآخرين منهم تقليدهم مما يؤثر على حركة نقل الإمدادات فى تلك الفترة.

وفى سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م تم تجهيز كميات من القمح- لم تحدد-إلى بياس حصلت على حصتها منها ثم نقل الباقى عبر مينائها إلى عكا، وقد تكلف أجرة نقلها ٢٧٥٠ قرشاً تم خصمهم من مال مقاطعة الثغر[٧٧]. ومما يلفت النظر أن الإمدادات المرسلة لبياس لم تقتصر على تلك المحاصيل والسلع فقط بل تعداه إلى البارود لتمويل العساكر المرابطة بها وجاويشة[٧٨] قلاعها (إلى جانب مدن صيدا، بيروت، صور، عكا، يافا) لمساعدة فاضل المذكور فى فرض نفوذه على هذه المناطق لصالح الدولة العثمانية ضد تمرد الإنكشارية، وثورات الأمراء المحليين فتم تخصيص كميات من البارود بمصر لإرسالها إلى ميناء دمياط، ومنه إلى هذه الجهة فتم شحن ٢٥ ألف قنطار منه على مركبين لتوزيعه على بياس، وغيرها من هذه المدن[٧٩] ثم فى سنة ١٠٩٨هـ/١٦٨٧م أرسل لهؤلاء العسكر ببياس كميات من الأرز الأبيض بلغت ١٩٠ إردباً تم توفيرها من أحد التجار بدمياط نظير مبلغ ٢١٥٠ قرشاً[٨٠].

ومع استمرار الاضطرابات ببياس زاد اهتمام الإدارة العثمانية فى مصر بإرسال الإمدادات، ففى سنة ١١٠٤هـ/١٦٩٣م أرسل حسين بن أحمد العلايلى تاجر البن بالثغر مع معتوقه حسن بن عبد الله الحليف كمية منه قدرت بنحو ٨ قناطير و٣٣ رطلاً إلى شريكه ببياس، وقد بلغ ثمنها ٦٥٣٥٠ نصفاً فضة[٨١] أعقبها فى السنة نفس المصدرا إمدادات من الأرز الأبيض أرسلها النورى على بن إبراهيم التورينى تاجره بدمياط مع الريس جورجى بن ياسف الطرابلسى كمية من الأرز قدرت بنحو عشرة غزاويات ليقوم بتوصيلها على فرقاطته[٨٢] رياسة مصطفى ريس إلى بياس، لكن لما وصل جورجى المذكور إلى حيفا قام ببيعها بها بدلاً من بياس بمبلغ تسعة وأربعون قرشاً ثم توجه منها بعد ذلك إلى بياس، واستقر بها فترة فلما علم النورى المذكور توجه إلى هذه الجهة، بعد أن رفع دعوى بذلك أمام قاضى دمياط لمعرفة الأمر فلما قابل جورجى، وواجهه بذلك قام الأخير بالتعدى عليه بل واشتكاه إلى الكمركجى (أى العامل بالجمرك[٨٣]) بميناء بياس فقام الأخير بالقبض على المعتدى عليه، وأخذ منه عشرون قرشاً جبراً، ودفعها للمعتدى كتعويض خاصة بعد أن أقنعه الأخير أنه هو الذى اعتدى عليه بدون وجه حق مما دفع المعتدى عليه إلى رفع الأمر إلى قاضى بياس لأخذ حقه، وبامتثال الاثنين معاً أمامه أقر جورجى المذكور بعد مواجهته بالشهود بالاعتراف بأنه كان ريساً للمدعى المذكور بفرقاطته، وأنه يستحق بذمته ثمن ما باعه من الأرز، وأن الكمركجى حصل منه غصباً العشرون قرشاً المذكورة فتم التوسط بينهما على الصلح بأن يدفع المدعى عليه المبلغ بالتقسيط نظراً لظروفه المادية فدفع له ١٥ قرشاً ثم الباقى على فترات بشهادة الشهود[٨٤]؛ ربما كان تصرف جورجى المذكور بهدف السرقة خاصة وأن بلاده تمر بظروف سيئة لم توفر له سبل العيش، كما أن وظيفته كريس لم تحقق له عائداً كافياً، لكن فى الوقت نفس المصدر أثبت القضاء البياسى مدى حرصه على حماية حقوق التجار المصريين مثلما حدث مع التجار البياسيين المقيمين فى دمياط إذا ما تعرضوا لذلك، فضلاً عن حسن المعاملة المتبادلة بين الطرفين.

وفى سنة ١١١٦هـ/١٧٠٥م اتفق عدد من التجار الشركاء بالثغر، وهما على اللاذقى، وعبد الله وأخيه محفوظ، وابن أختهما حسين المعروف بابن اسكندر، والسيد منصور سيف الدين، ويوسف بن حمود اللاذقى، وحسين الكشمونى، ومصطفى بركة، وعبد الرحمن قريطم، ومحمد منصور، ويوسف المعروف بالدهان، وموسى يوسف،

واندمى حنا، جورجى دمترى Gorge Dmitry، وفرح بن يونس بن سليمان على شحن سلع عبارة عن أرز، وبن، وحنا، ونشادر، وعجوة، وأقمشة، وجلود إلى بياس، على أن ينقل من ذلك عبر مينائها إلى كل من طرابلس، واللاذقية بسبب تأثرهما بالصراع بين اليرلية وبين ولاة هذه الإيالات بسبب قيام الأخيرين بفرض الضرائب على أهلهما مما أدى إلى حدوث أزمة نقدية، وارتفاع أسعار السلع فتحركت الإدارة العثمانية فى مصر لإصدار بيورلدى فى هذه السنة إلى ملتزم ثغر دمياط لتوفير الاحتياجات من السلع المطلوبة بهذه الإمدادات للتخفيف من حدة الأزمة فتم توفيرها من هؤلاء التجار، لكن بسبب سوء الأحوال الجوية اضطر الريس المذكور المكلف بنقل ذلك الرسو بميناء صيدا، وتفريغ السلع به ثم عاد إلى دمياط لأخبار هؤلاء التجار بذلك حيث أوضح لهم أن هذه السلع تعرضت للتلف نتيجة تلاطم الأمواج بالمركب بسبب شدة الرياح، وسقوط الأمطار مما أدى إلى نقص كمياتها فعاد إليهم لاستكمالها فرفضوا الامتثال له، وطالبوه بتحمل تلك الخسارة لعدم إثبات صحة ما ذكره بل قاموا بشكايته إلى قاضى دمياط، وبالضغط عليه اعترف بعدم صحة كلامه، وأنه تركها بصيدا أمانة بجمركها لحين بيعها بعد ذلك لحسابه، ومن ثم أخذ عليه التعهد مع إرسال وكلاء عن هؤلاء التجار معه ضماناً لتنفيذ وعده بالسفر إلى صيدا ثم قيامه بتوزيعها بمعرفة الوكلاء إلى شركاء هؤلاء التجار بهذه الإيالات نظير أجرة قدرها ١٠٠٠ قرش حسبما اتفقوا معه من قبل، وإلا سوف يتعرض للعقاب[٨٥] وهذا يعنى أن هذا الريس طمع فى هذه الكميات، وبيعها لصالحه معتمداً على حجج، هى تلفها بسبب سوء الأحوال الجوية، وسرقتها من قبل القراصنة لكن كشفت حيلته بسبب عدم قدرته على إحضار شهود تثبت صحة كلامه.

ومع ازدياد تأثر بياس بالأزمة السابقة أرسل لها فى سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م من قبل حسن بن على بواسطة مركب يقودها محمد بن عبد الفتاح اليازجى بمراكب البحر المتوسط عشرة إردب أرز أبيض بعد أن دفع له أجرة النقل لكن الريس المذكور توجه إلى صيدا، وباع هذه الكمية بخمسة وتسعين قرشاً ثم أرسل من قيمتها عشرون قرشاً إلى حسن المذكور على يد شخص يدعى إبراهيم المعروف ابن جوهر متعللاً بأنه لم يتحصل على باقى الثمن من التاجر شريكه ببياس فاضطر حسن المذكور إلى رفع دعوى ضده، استمر التحقيق لحين حضور المدعى عليه أمام القاضى فلما حضر سأله الأخير عن ذلك أجاب أنه أرسل الثمن بالكامل للمدعى لكن بشهادة إبراهيم الذى قام بتوصيل العشرين

قرشاً له المشار إليها من قبل، فضلاً عن دعوى سابقة رفعها عليه المدعى من سنة سابقة، أثبت عدم صحة كلامه لذا ألزمه القاضى برد باقى الثمن(٨٦).

وفى الفترة ١١٢٨-١١٧٦هـ/١٧١٥-١٧٦٢م شهدت بياس أحداث سياسية كرد فعل لما حدث بالشام بصفة عامة أثرت بطبيعة الحال على أوضاعها الاقتصادية تمثل ذلك فى قتل الدولة العثمانية لنصوح باشا والى الشام (١١٢٠-١١٢٧هـ/١٧٠٨-١٧١٥م) بسبب سياسته فى تحصيل الضرائب لصالحه، مما أضر بمصالح الدولة العثمانية ؛فأتت الأخيرة بوالٍ جديد، وهو يوسف باشا الذى فرض - بأمر منها - ضرائب باهظة على الدمشقيين مما أدى إلى ثورة الأهالى؛ وهى ثورة كبيرة أثرت على كيان الدولة العثمانية بالشام حيث اتسعت لتشمل مدنها، وريفها، فضلاً عن المنافسة الشديدة بين القوات المحلية بدمشق على السلطة، والنفوذ، وهو ما استفاد منه والى الشام الذى حاول بجنوده المرتزقة ضرب فريق بآخر لإضعافها؛ ثم جاء من بعده عثمان باشا أبو طوق الذى ولى الشام مرتين الأولى (١١٣٢-١١٣٤هـ/١٧١٩-١٧٢١م) والثانية (١١٣٦-١١٣٨هـ/ ١٧٢٣ -١٧٢٥م) حيث مارس الكثير من المظالم منها ابتزاز المال معتمداً على دعم السلطان، والصدر الأعظم له، لكن أمام ثورة دمشق اضطرت الدولة العثمانية إلى عزله، وتعيين إسماعيل باشا العظم سنة ١١٣٨هـ/١٧٢٥م، وقد اتبع سياسة تقوم على ابتزاز الأموال واسترضاء الأهالى فى آن واحد عن طريق إيجاد توازن بين القوى المحلية فى الولاية لضمان الاستقرار لكن مع هزيمة الدولة العثمانية على يد الصفويين سنة ١١٤٣هـ/ ١٧٣٨م، وتمرد الإنكشارية باستانبول احتجاجاً على هذه الهزيمة ضعف موقف الدولة العثمانية بالشام الأمر الذى دفع الأخيرة بعد ثورة أهالى دمشق، وطرابلس، وصيدا ضد حكامها من آل العظم أن تعزلهم، لكن سرعان ما عفت عنهم ثم سمحت لهم بالرجوع لحكم الشام مرة أخرى لكن ذلك أضر بمصالحها بسبب ازدياد نفوذهم باسترضاء الأهالى على حساب الدولة العثمانية يضاف إلى ذلك الصراع بين اليرليه، والقابى قول على السلطة مما نتج عنه الشغب الذى انتشر فى البلاد إلى أن نجح أسعد باشا العظم الذى ولى الشام ١٤ سنة (١١٥٦-١١٧١هـ/١٧٤٣-١٧٥٧م) فى القضاء على اليرلية فى سنة ١١٥٩هـ/١٧٤٦م وقد ساعده على ذلك الفرمان الذى صدر منذ سنة ١١٥٣هـ/١٧٤٠م بطرد القابى قول من دمشق مع السماح لذوى السلوك الحسن البقاء فى دمشق شريطة أن

يصبحوا مواطنين عاديين، وكان معظم هؤلاء من أصل عراقى، لكن ذلك لم يمنع من عودة القابى قول مرة أخرى لدمشق فى سنة ١١٥٩هـ/١٧٤٦م لتشهد دمشق بذلك انقسام واضح بين الدمشقيين، واليرلية الضعفاء من ناحية، وبين القابى قول، والقوات المرتزقة التى اعتمدت عليها فى استعادة قوتها من ناحية أخرى مما أدى ذلك إلى تفاقم العداء بينهما(٨٧) لاشك أن هذه الأحداث مجتمعة أثرت على الشام بصفة عامة، وبياس بصفة خاصة من حيث ارتفاع أسعار السلع لاسيما الحبوب، وظهر ذلك واضحاً فى زيادة الإمدادات المرسلة للأخيرة من ميناء دمياط فى تلك الفترة، فضلاً عن استخدام ميناء بياس كمعبر لبعض المدن الأخرى فى وصول مثل هذه الإمدادات بسبب تضررها هى الأخرى من ذلك. ويوضح الجدول التالى الإمدادات المرسلة من الأرز الأبيض باعتباره من أهم السلع التى ازداد الطلب عليها فى تلك الفترة من ميناء دمياط إلى ميناء بياس سواء يخصها أو يخص غيرها من المدن الشامية بنقل الأرز لها عبر مينائها*.

---

* محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٤١٠-١٠٣٢، ص٣١، ٣٧-٣٩، ٧٤، ٨٤، ١٠٨، ١٤٣، ١٦٧، ١٦٨، ٢٣٢، ٢٧٢، مواد ٧٢، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ١١٦، ١٥٨، ٢١٥، ٢٤٨، ٣٥٢، ٤١٦ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ـــ ٢٠ ذو الحجة ١١٢٨هـ / ١٥ مارس ـــ ٥ ديسمبر ١٧١٦م؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١١-١٠٣٢، ص٢١١، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٥٨، ٢٨٦، ٣٠١، مواد ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٠، ٣٣٢، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٨٤ بتاريخ ١٤ شوال ١١٢٩ ـــ ٣٠ محرم ١١٣٠ هـ/ ٢١ سبتمبر ١٧١٧ ـــ ٣ يناير ١٧١٨م؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١٧ – ١٠٣٢، ص٢٤٧، ٢٦٨، م٣٠٥، ٣٠٦، ٣٣٥، ٣٣٦ بتاريخ ٢٩ محرم ـــ ٢٩ صفر ١١٣٢هـ/ ١٢ ديسمبر ١٧١٩ ـــ ١١ يناير ١٧٢٠م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١٨- ١٠٣٢، ص٣٥، م٢١ بتاريخ ١٠ ربيع أول ١١٣٢هـ/ ٢١ يناير ١٧٢٠م ؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١٩-١٠٣٢، ص١٦٠، ١٨٢، ١٨٥، مواد ٢٢٩، ٢٥٦، ٢٦١ بتاريخ ٢٧ ربيع أول ـــ ٧ ربيع ثانى ١١٣٣هـ/ ٢٤ يناير ـــ ٤ فبراير ١٧٢١م؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠١١٧- ١٠٣٢، ص١٢١، م ٢٢٠ بتاريخ ١٣ جماد آخر ١١٤٠هـ / ٢٦ يناير ١٧٢٨م، نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٦٧- ١٠٣٢، ص٩٣، ٢٨٨، ١٣٦، ٤٩٢، ٤٩٣ بتاريخ ٢٨ شعبان / ١٤ شوال ١١٥٣هـ / ١٨نوفمبر ١٧٤٠/ ٨ يناير ١٧٤١م، نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٢٤ – ١٠٣٢، ص١٦٥، ١٦٦، م٢٣٤ بتاريخ ٢٤ رجب ١١٧٦هـ/ ٨ فبراير ١٧٦٣م.

السنة	الأرز الأبيض وكميته بالإردب	نوع المركب	مالكها إن وجد	ريسها	مدن أخرى تشارك بياس فى هذه الكمية وينقل لها عبر موانئها
١١٢٨هـ/ ١٧١٦م	٩	شختورة	خليل بن عبد الله تابع حسين باشا[٨٨] جاويش	يانوت النصرانى	—
	٤٠	شختورة	—	إبراهيم النصرانى	عكا
	١٥	قياسة[٨٩]	—	حسين الطرابلسى	—
	١٤٨	شختورة	—	عبيد زابوره النصرانى	صيدا
	٦٠	قياسة	محمد كمال الدين	سليم البرادى	يافا
	١١٠	قياسة	سليمان لجين البيراوتى	سليمان المذكور	الرملة
	٥٠٠	شايقة[٩٠]	طنداش النصرانى	ذهره النصرانى	—
	١٨٥	قياسة	حسن عبد الله	حسن المذكور	—
	٣٥٠	شايقة	سليمان باش جاويش طائفة الينكجرية	دواد النصرانى المعروف بمدح	صيدا، وبيروت
١١٢٩هـ/ ١٧١٧م	٢٥٢	خايون[٩١]	يوسف النصرانى البازركان[٩٢]	موسى النصرانى	صيدا
	٥٠	شيطية[٩٣]	ذهره النصرانى البازركان	ذهره السابق	قبرص
	٤٥٠	شختورة	ترمه Tomah النصرانى	ترمه Tomah السابق	عكا
	٥١٠	شختورة	قشطه النصرانى	قشطه السابق	صيدا، واللاذقية
	٨٩٠	شختورة	حسين باش جاويش مستحفظان مصر	دمترى Dmitry النصرانى	صيدا وطرابلس
	٥٠٠	شايقة	حسين اسكندر	عبدى النصرانى	اللاذقية، وبيروت
	٥٠٠	شايقة	إلياس زخيرة	إلياس المذكور	اللاذقية
١١٣٠هـ/ ١٧١٧- ١٧١٨م	٣٠٠	شايقة	—	سلامة النصرانى	—
	٣٠٠	شايقة	حسين الأزمرلى	نقوله Nicola النصرانى	—
	٤٠٠	شايقة	ذهره النصرانى	ذهره السابق	—
	٤٢٠	شايقة	أحمد المعروف بالرشيدى	أحمد السابق	—
١١٣٢هـ/ ١٧١٩- ١٧٢٠م	٣٠٠		سليمان المعروف بالدسوقى	سليمان السابق	—
	١٣٠٠	شختورة	—	بكرى	صيدا، عكا، يافا
١١٣٣هـ/ ١٧٢١م	٥٠٠	شختورة	حسين كتخدا مستحفظان مصر	التونى النصرانى	—
		شايقة	فخر جرجس	استونى Istinoni النصرانى	اللاذقية
	٤٠٠	شختورة	سليمان بن عبد الله المعروف بمعتوق يوسف خفاجى	جرجس النصرانى	صيدا، وبيروت
	٣٠٠	شايقة	حنا فخر النصرانى	نقوله البيعى	—
	٥٠٠	شايقة	محمد المعروف بأها[٩٤] أوغلى	محمد المذكور	—
١١٤٠هـ/ ١٧٢٨م	٥٠٠	شايقة	مصطفى ريس	يانى Yani Albeyakly البيتلى النصرانى	—
١١٥٣هـ/ ١٧٤٠- ١٧٤١م	٢٠٦	شايقة	موسى بن جرجس النصرانى الطرابلسى البازجى	موسكار Moscar النصرانى من رعايا فرنسا المستأمن[٩٥]	—
	٣٠٥	شايقة	ميخائيل بن يانى Mikail bin Yani النصرانى البازجى	فايا Vaya الفرنسى المستأمن	—
١١٧٦هـ/ ١٧٦٣م	٣/١ و ١٥	قياسة	محمد جلبى[٩٦] ابن محمد الشهير بابن خفاجى	حبيب بن إلياس النصرانى المعروف بالنجار البيرونى	يافا

يلاحظ من الجدول السابق التفاوت فى كمية الأرز المرسلة إلى بياس تبعاً للأزمة الاقتصادية التى كانت تمر بها المترتبة على الأحداث السياسية السابقة فكانت أكبر السنوات التى أرسل فيها الأرز بكميات كبيرة سنوات ١١٢٨هـ/١٧١٦م، و١١٢٩هـ/١٧١٧م، ١١٣٢هـ/١٧١٩-١٧٢٠م، ونظراً لانتشار الأمراض لاسيما الطاعون، وما تبعها من قحط، وغلاء فى أسعار الحبوب تبعاً لظروف الجغرافية لبلاد الشام بصفة عامة حيث سجل أعلى كمية فى السنة الأولى ٥٠٠ إردب بعد أن كانت ٩ فقط فى أول إمداداية بها ثم ٨٩٠ إردباً فى السنة الثانية بعد إن كانت ٥٠ إردباً فى الإمدادات الثانية بها مع العلم أن تلك الكميات لم تكن لها فقط بل شاركها فيها بعض المدن الأخرى كصيدا، وطرابلس، وقبرص، خاصة وأن الأخيرة قد عانت من محاصرة القراصنة لسواحلها، ومهاجمة الأسطول العثمانى لها مما أثر على أوضاعها الاقتصادية ثم جاءت السنوات الأخرى، والتى تراوحت فيها كميات الأرز بين الزيادة والنقصان فتارة تكون الكمية ٣٠٠ إردب ثم تتزايد إلى ٤٢٠ إردباً فى نفس السنة الواحدة كما حدث ذلك فى سنة ١١٣٠هـ/١٧١٧-١٧١٨م ثم فى سنة ١١٣٣هـ/١٧٢١م كانت كمياته ما بين الصعود والهبوط فتارة ٥٠٠ إردب، وتارة أخرى ٣٠٠ إردب ثم بدأت الكميات تقل شيئاً فشيئاً إذ تراوحت كميته فى سنة ١١٥٣هـ/١٧٤٠-١٧٤١م ما بين ٢٠٦-٣٠٥ ثم انخفضت بنسبة كبيرة إلى ٣/١ و ١٥ إردب كما حدث فى سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٣م على الرغم من مشاركة يافا لها فى هذه الكمية، ويرجع ذلك إلى مجهودات الدولة العثمانية فى التصدى للاضطرابات السابقة، ومحاولة تعيين ولاه جدد تدين بالولاء لها، وتنفذ أوامرها فيما يتعلق بفرض الضرائب على أهالى، وجمعها لحسابها كإعانة لها فى حروبها الخارجية لاسيما مع الدولة الصفوية، فضلاً عن تمرد الإنكشارية باستانبول.

ومما يلفت النظر على الكميات المرسلة من الأرز لم تكن فى كل الأحوال مرسلة لبياس فقط، وإنما شاركها فيها مدن شامية أخرى كما أشرنا لها من قبل إلى جانب قبرص، وعلى هذا كان على مصر بأوامر من الدولة العثمانية أن تتحمل توفير هذه الإمدادات لكل هذه المدن رغم ما كانت تمر به أيضاً من اضطرابات سياسية، واقتصادية لكن الدولة العثمانية لم يكن يعنيها سوى تحقيق مصالحها قدر المستطاع فى مصر، والشام وتحقيق الاستقرار بهما لما يحقق أهدافها بإرساء دعائم حكمها بهما فى وقت عانت فيه من الضعف الذى كان يزداد بقوة طوال هذه الفترة نظراً لكثرة حروبها الخارجية، وما ترتب

عليه من خسائر ثم حركة التمردات ضدها سواء بمصر أو الشام، لذا اعتمدت الدولة العثمانية فى توفير هذه الإمدادات على بعض تجار دمياط ممن لديهم شراكة مع أمثالهم سواء ببياس أو بغيرها من المدن السابقة مع توفير كافة الضمانات لهم فى سبيل الحفاظ على حقوق الطرفين، وفى الوقت نفس المصدر تشجيع العلاقات التجارية بين البلدين عبر مينائهما.

كما يلاحظ بهذا الجدول أن الوسائل التى استخدمت فى نقل هذه الإمدادات كانت سفن حربية تراوحت حجمها حسب سعتها، وهى سفن كان يستعان بها فى الأسطول العثمانى، أما ملاكها فكانوا ما بين مصريين من طائفة الإنكشارية بحكم خبرتهم بها، وشاميين للاستفادة من العمل بميناء دمياط عن طريق هذه المراكب للمشاركة فى عمليات النقل البحرى بينه وبين الموانئ الخارجية الأخرى لاسيما الشامية وذلك بحكم خبرتهم أيضاً بمداخل ومخارج هذه الموانئ، وحماية مشحونها بقدر المستطاع من خطر القراصنة، فى حين كان رويسها الذين كانوا فى بعض الأحيان مالكها أيضاً كانوا أغلبهم من الطرابلسيين النصارى الذين كانوا يفضلون العمل على مراكب بنى جنسهم إذا لم يكونوا ملاكها فى هذه الحالة ضماناً لحقوقهم، فضلاً عن خبرتهم. ويضاف إلى هذا إن كان ميناء دمياط قد ساهم فى دعم بياس، فإن الأخيرة ساهمت عن طريق هذه الإمدادت من دعم بعض الموانئ الشامية، عن طريق تجهيز المخصص من تلك الإمدادات.

ومن الجدير بالتنويه أن بعض هذه الإمدادات كانت تتعرض لمهاجمة القراصنة؛ فعلى سبيل المثال فى سنة (١١٢٦هـ/١٧١٤م) اشتكى بعض تجار ميناء دمياط من تعرض مراكبهم ومشحوناتها لخطر القراصنة عند اقترابها من سواحل الشام مما أثر عليهم سلباً، وعليه صدر الفرمان ببذل الجهود لمنع ذلك، والقبض على أية سفينة من سفن هؤلاء، مع التنبيه على ملتزم الثغر ومعاونيه بتنفيذ ذلك[٩٧] كما تعرضت مركب مصطفى ريس، والتى كانت محملة بـ ١٥٠٠ إردب أرز برياسة يانى Yani ريس البيقلى لنقله إلى بياس؛ فلما وصل قرب بياس هاجم مركبه جماعة من قراصنة مالطة فأخذوا مع على المركب من الأرز، وأسروا مصطفى المذكور، وعدد من الركاب لكن استطاع هذا الريس أن يخفى نحو ثلاثة أرادب منه أسفل المركب بعيداً عن عيون هؤلاء فلما عرفت زوجة مصطفى المأسور رفعت دعوى إلى قاضى دمياط للاستفسار عن حقيقة ذلك، فلما عاد الريس المذكور بعد أن تركته القراصنة استجوب أمام القاضى عن ذلك فذكر له ما حدث

بعد أن حلف بالإنجيل لإثبات صحة كلامه، وعليه صدر أمر القاضى بإخلاء مسئوليته، وسبيله، لما عرف عنه من أمانته بدليل وصول الثلاثة أرادب الذى نجح فى إخفائهم إلى زوجة مصطفى المأسور دون أن يأخذهم لنفس المصدر(٩٨).

ومن الأخطار التى كانت تتعرض لها بعض هذه الإمدادات التحايل من قبل بعض الرويسا طمعاً فيها سواء بالاستحواذ على ثمنها بعد بيعها، أو سرقتها ثم بيعها فى مكان آخر غير المكان المحدد لها حتى لا يكتشف أمرها، فمن هذه الإمدادات التى تعرضت لذلك فى سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م أرسل محمد جلبى ابن محمد الشهير بابن خفاجى تاجر الأرز الأبيض مع الريس حبيب بن إلياس المعروف بالنجار البيرونى ١٥ إردباً أرزاً أبيض لنقلها إلى كل من بياس، ويافا عن طريق ميناء الأولى بعد حصولها على نصيبها منها من ذلك فتم بيعها بالجهتين بمبلغ ١٠٨ ريال حجر أبو طاقة(٩٩) ثم طلب محمد المذكور من الريس المذكور أن يترك هذا المبلغ أمانة عند أحد التجار بيافا على سبيل الأمانة، لكن تصرف حبيب عكس ذلك إذ حصل على ثمن الأرز، واشترى به ثلاث صناديق صابون أرسلها إلى جيور البيتارى الفرنسى Jeiaur Albeetari بدمياط فعند ذلك رفع محمد جلبى دعوى على حبيب المذكور لسوء تصرفه، وعند نظر الدعوى تبين أن حبيب قام بالاستيلاء على هذا المبلغ ليشترى به صابون، وأرسله إلى جيور السابق فاتجه المدعى له فوجده سافر إلى الشام وبالسؤال عنه وجد أن جيور قد ترك الصابون عند جوربجى(١٠٠) خفاجى زاده سردار طائفة الينكجرية، ووكيل أمين مقاطعة الثغر سابقاً لكى يبيعها له، وطلب منه أن يسلم ثمنها لشخص يدعى محمد الصبان لحين عودته من الشام، وباستجواب المدعى عليه عن كل هذا أجاب بالإنكار، وأنه لم يحصل من المدعى على أرز من قبل، عندئذ طلب القاضى إحضار جيور لمواجهته بالمدعى عليه لإثبات حق المدعى(١٠١) وهذا يعنى تحايل هذا الريس فى الاستحواذ على ثمن السلع المباعة بهدف سرقته، والإتجار به لصالحه رغم التعهد الذى أخذ عليه من قبل القاضى بحضور الشهود. ويرجع ذلك إلى أن ظروف بلاده قد أجبرته على فعل ذلك كنوع من التمرد أيضاً ضد الدولة العثمانية، ومحاولة توطيد نفوذها فى بلادهم.

وتجدر الإشارة إليه أن تلك السنوات لم تشهد إرسال الأرز فقط سواء لبياس أو للمدن المجاورة السابقة، وإنما تضمنت سلع أخرى لكن لم تكن بنفس أهمية الأرز من حيث الطلب، أو الكمية على اعتبار أنها سلع مكملة تسد احتياجاتهم، كما أنها لم تنل

ارتفاع كبير فى أسعارها مثل الحبوب، وقد تمثلت هذه السلع فى الجلود والأقمشة، والحناء، والعصفر، والحصر، والخيش، والملح، والبن، والسكر، والعجوة، وقد جاءت الأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها فى سنة ١١٢٨هـ/١٧١٦م شحن جيرانى Jerany الطرابلسى البازركان بغليونه أقمشة، وجلود، وحناء، وعصفر، وحصر، وخيش إلى بياس (إلى جانب طرابلس)[١٠٢] ثم شحن بغليون ميخائيل المعروف بالبازركان حناء، وقفصين سكر، وخمسة مقاطع قماش إلى بياس[١٠٣] يليه عبدى البازركان النصرانى الذى شحن بغليونه إليها (وبعض المدن الأخرى كالرملة، وعكا، وصيدا، وطرابلس) حناء، ونشا، وجلود[١٠٤] وكذا شحاته البازركان الذى أشحن على غليونه برياسة توماس Thomas الإنجليزى أقمشة، وكتان، وجلود، وحناء، وعجوة من قبل تجار بدمياط إلى شركائهم القاطنين ببياس، ثم خصص جزء من هذه السلع لنقلها عبر مينائها إلى صيدا، والرملة، وعكا[١٠٥]. وانضم إليهم يوسف الحناوى الذى أرسل على مركب رياسة إلياس النصرانى ٣٢ جوالاً حناء إلى بياس بأجرة نقل قدرت بنحو ١٢٨ قرشاً بحساب كل جوال أربعة قروش لكن اضطر ريسها المذكور للرسو بميناء طرابلس بسبب سوء الأحوال الجوية فألزمه حاكمها بتفريغ ذلك لحسابه لكنه رفض فأجبره على ذلك، واستولى على ما فيها، ثم عاد إلى دمياط ليعرض الأمر على يوسف المذكور، ورفع الأخير دعوى أمام قاضى دمياط لعدم تأكده من صحة ما ذكره الريس المذكور، لكن لما ثبت صحة كلام المدعى عليه بشهادة الشهود، رفض المدعى تأدية أجرة الشحن المتفق عليها باعتباره مقصراً فى حماية مشحون مركبه[١٠٦].

وهذا يعنى أن ولاة الشام إلى جانب إعلان تمردهم على الدولة العثمانية، وابتزازهم لأموال الأهالى كانوا يسعون أحياناً إلى الاستيلاء على الإمدادات المرسلة من مصر عبر ميناء دمياط بناء على رغبة الدولة العثمانية لتحسين الأوضاع ببلادهم كنوع من محاربتهم فى إضعاف سلطة هذه الدولة على بلادهم حتى يستأثروا بها لصالحهم.

وفى سنة ١١٢٩هـ/١٧١٧م قام موسى النصرانى- المذكور سلفاً- الذى كلف من قبل ملتزم الثغر بتوفير أقمشة، وجلود، وحناء من قبل تجار بدمياط لإرسالها على غليون يوسف النصرانى البازركان إلى بياس ثم تخصيص جزء منها، وإرساله عبر مينائها إلى صيدا[١٠٧] كما تعهد نقوله بن نهره النصرانى البازر كان بنقل حناء، وجلود، وأقمشة من قبل تجارها بدمياط إلى شركائهم لكل من بياس، وقبرص[١٠٨] أما رفائيل بنيامين Rafael

Benjamin، ومعه عدد من تجار دمياط فقد سلموا ثلاثون جوالاً حناء إلى حنا السكاكينى اليازجى لشحنها بشيطية لارجو فرنسيس Largo Francis الفرنسى لصالح شركائهم ببياس، لكن تعرض جزء منها للتلف بسبب سقوط الأمطار مما أدى إلى نقص الكمية منها خاصة من حصة رفائيل المذكور فلما عرف الأخير ذلك اشتكى إلى قاضى دمياط الذى رفع الأمر إلى قاضى بياس للتأكد من ذلك، وباستجواب حنا المذكور أمام هذا القاضى ذكر أنه لم يأخذ شيئاً من رفائيل، وأن الكمية المشحونة بمركبه هى من التجار شركائه فقط فأحضر رفائيل شهود أثبتت حصته فى هذه الكمية فشهدوا لصالحه رغم إصرار حنا على الإنكار لكن القاضى أقر بحق رفائيل فى الحناء، مع إلزام حنا المذكور تعويض الأول عن ما حدث لحصته منها[١٠٩]؛ لعل ذلك كان محاولة من حنا المذكور فى التهرب من دفع تعويض حصة رفائيل التى تلفت نتيجة لإهماله فى تستيفها، وحفظها بشكل يفاديها من سقوط الأمطار عليها.

واستمراراً فى إرسال الإمدادات إلى بياس فى نفس السنة فقد شحن على النشار البازركان بغليونه من قبل بعض التجار بدمياط أقمشة، وجلود، وحنا إلى شركائهم بتلك الجهة، وفى الوقت نفس المصدر كلف على المذكور بنقل هذه السلع أيضاً عبر مينائها إلى شركائهم فى مدن صيدا، وطرابلس، واللاذقية للمساهمة فى سد احتياجاتهم من هذه السلع[١١٠] أما الريس عثمان بن عبد الله البازركان فقد تعهد أمام قاضى الثغر بأنه سيشحن بالشيطية الفرنسية الخاصة به سلع تشمل حناء، وجلود، وأقمشة من أصحابها بهذا الثغر إلى شركائهم ببياس[١١١].

وفى سنة ١١٣٣هـ/١٧٢١م شحن حنا فخر على شايقته رياسة استنونى النصرانى أربع فردات بن من أصحابها بدمياط إلى شركائهم ببياس[١١٢] كذلك محمد فايد البيرونى البازركان الذى أشحن بغليونه أقمشة، وجلود[١١٣] صاحبه فى ذلك كل من ريس آخر يدعى نقوله النصرانى الذى أشحن بشايقة حسين الأزمرلى نفس السلع[١١٤]، والريس سليمان بن عبد الله الذى أشحن بشختورته رياسة جرجس قفصين من البن[١١٥] وأيضاً حنا فخر – السابق ذكره – الذى أشحن بشايقه رياسة نقوله البيعى فردتين بن، وجوالات حناء إلى شركائهم بها[١١٦] ثم محمد المعروف بأغا أوغلى بشايقته أربع فردات بن من تجارها بدمياط إلى شركائهم بها[١١٧].

ويبدو أن تلك الإمدادات السابقة من البن لم تسلم من مهاجمة القراصنة، الأمر الذى دفع تجاره من دمياط إلى التقدم بشكوى إلى محمد باشا (١١٣٣-١١٣٧هـ/١٧٢٠-١٧٢٤) يذكرون فيها تعرض سفنهم بما تحمله لخطر هؤلاء قبل وصولها إلى شركائهم بصيدا، وطرابلس، وبياس، مما أضر بمصالحهم، وقد تم رفع هذه الشكوى للدولة العثمانية فصدر أمر من السلطان العثمانى أحمد الثالث ١١١٥-١١٤٣هـ/١٧٠٣-١٧٤٣م يتضمن تكليف القائمين على الأمر فى الميناء، بتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء، وغيرهم من التجار المسلمين عند نقل سلعهم لهذه الأماكن(١١٨).

وفى سنة ١١٥٣هـ/١٧٤٠م أرسل مع موسى بن جرجس الطرابلسى اليازجى على شايقته رياسة القبودان موسكار من رعايا فرنسا ١٦ جوالاً بن، و١٢٠ قطعة حناء(١١٩) يليها إمدادية ثانية أخرى بشايقة فرج بن سلامة النصرانى المعروف بالحداد الطرابلسى البازركان رياسة القبودان السابق تتضمن أربع جوالات حناء، و٢٠ جوالاً ملح(١٢٠) ثم إمدادية ثالثة شحنت على شايقة ميخائيل بن يانى النصرانى اليازجى رياسة فايا Faye الفرنسى شملت ٥ أرادب حمص، و١٠ جوالات حناء، و٢٠ قطعة قماش من تجار دمياط إلى بياس(١٢١). ثم فى سنة ١١٥٩هـ/١٧٤٦م أرسل محمد البدرى بن نجم تاجر الحناء بدمياط إلى شريكه عبد المعطى الشهير بالنجار البياسى ١٠ أحمال حناء قام بجلبها من بلبيس بناء على طلب ملتزم الثغر له فى توفير هذه الكمية لهذه الجهة فأتاح له فرصة عقد اتفاق شراكة بينه، وبين هذا التاجر لتبادل المنفعة بينهما فى ذلك(١٢٢).

ولاشك أن بعض هذه الإمدادات أو ما سبقها تعرضت لخطر القراصنة. كما تمت الإشارة من قبل. رغم المجهودات التى بذلتها الدولة العثمانية من قبل فى مواجهة هؤلاء سواء بنشر دوريات من العساكر بثغور الشام، وجزيرة قبرص أو بصدور الفرمانات الخاصة بحماية سفن التجار من القراصنة؛ ففى سنة ١١٨٧هـ/١٧٧٣م صدر فرمان يتضمن منع خروج الأرز أو شحنه بالمراكب بالميناء ليلاً باعتباره من أهم السلع التى يزداد الطلب عليها، حيث حدث أكثر من مرة قيام بعض التجار، وقبودانات السفن الأجنبية لاسيما الفرنسيين بشحن أرز من دمياط وتسليمه لقراصنة مالطة المرابطين على ساحل الشام لاسيما بياس، ويافا، وحيفا، وعكا، وصور، وصيدا مما أدى إلى كثرة شكوى تجار دمياط من ذلك، لأن فى هذا التصرف خسارة لهم، وعليه صدر هذا الأمر، وتضمن أيضاً التشديد على قنصل فرنسا بمصر أن يرسل نائب له بصفته وكيلاً له بدمياط ليؤكد

على القبودانات الفرنسيين بعدم إقدامهم على فعل ذلك، أما باقى السلع فيقوموا بنقلها فى أى وقت بشرط عدم نقلها إلى هؤلاء الأعداء لكن فى الوقت نفس المصدر شدد على عدم التعرض للتجار الفرنسيين ممن يقدمون على تجارة الأرز سواء داخل المدينة، أو خارجها مع توفير سبل الأمان، والاستقرار لهم حفاظاً على حقوقهم داخل مصر بصفة عامة(١٢٣).

وهذا يعني أن الدولة العثمانية كانت تتيح الفرص للتجار الأجانب لممارسة أنشطتهم داخل ولاياتها بمقتضى الامتيازات شرط الامتثال لأوامرها. على أية حال لقد وفرت الإدارة العثمانية بمصر – قدر الإمكان– ما كانت تحتاجه بياس من هذه السلع فى ظل ما مرت به من أزمات اقتصادية مترتبة على أحداث سياسية سواء بداخلها أو بالشام بصفة عامة باعتبارها جزءاً من كيانها وفى الوقت نفس المصدر لم تتوان فى مساعدة غيرها من المدن التى تضررت مثلها من أجل دعم وجودها لها فى الشام فى ظل عوامل الضعف التى ألمت بها فى تلك الفترة.

أما المصدر الثانى لدعم بياس اقتصادياً عن طريق ميناء دمياط، فقد جاء عن طريق تجار بياس الذين توافدوا على دمياط للإتجار فى العديد من السلع وذلك بالمساهمة فى عملية الدعم الاقتصادى سواءً بمفردهم، أو بالشراكة مع تجار دمياط، ولدعم نشاطهم التجارى إستأجروا وتملكوا بعض المنشأت التجارية، ووسائل النقل البحرى، ومما دعم وجودهم بدمياط دورهم الإدارى فيه؛ فقد تولى البعض منهم أمانه جمرك الميناء، وكمحاولة من إدارة الأخير كانت توفر لهم الاستقرار، حتى لا يؤثر ذلك على عملهم(١٢٤).

ويأتى على رأس إمدادت تجار بياس لبلادهم المحاصيل، وقد تعددت الأمثلة بشأنها وجاء فى مقدمتها الأرز فمن أمثلة هؤلاء حسن بن عبد الله من مستحفظان البياسى الذى كان لديه حاصل (مخزن) لهذه التجارة اعتمد فى تمويله منها عن طريق أحد تجاره بدمياط عن طريق عقد شراكة بينهما بهدف تصديره إلى بلاده(١٢٥) كما تم الاتفاق بين محمد بن جمال الدين البياسى، وبين أحد التجار بدمياط على عقد شركة لتجارة الأرز لنفس الهدف السابق(١٢٦) ثم جاء حسن بن محمد البياسى الذى توسع فى تجارته، وفى سبيل ذلك ألحق بمنزله بدمياط حاصل احتوى على ٨٧٩ إردباً، تمهيداً لإرسال تلك الكمية لبياس(١٢٧).

ومن ضمن من ساهم فى هذه التجارة محمد جلبى بن مصطفى جوربجى مستحفظان، ولدعم نشاطه بها استأجر ثلاثة حوانيت(١٢٨) بسوق البحر من حجازى بن خليل الشهير بالحجار مستحفظان لمدة ٧٥ سنة متتالية على ٢٥ عقداً كل عقد منها مدته

ثلاث سنوات له أجرة تخصه وشروط، جاء العقد الأول قيمته ٢٥٥١٠ نصف فضة[١٢٩]، وكذلك محمد بن مراد بالبياسى مستحفظان الذى استأجر من على الصعيدى حصة أرض بحرى الثغر تشتمل على منزل، وحانوت لهذه التجارة لمدة ٦٣ سنة تشتمل على ٢٢ عقداً كل عقد له أجرة تخصه، وشروط جديدة من حيث الترميم، أو الإصلاحات سواء بالمنزل أو الحانوت، فكان أجرة العقد الأول من ذلك ٣٨ قرشاً ونصف قرش[١٣٠].

أما شاهين بن محمد البياسى ووالده من تجار الأرز، والشعير فقد حققا أرباحًا من وراء هذه التجارة استغلا جزءً منها فى شراء حصة قدرها ١٦ سهماً[١٣١] بحرى الثغر احتوت على منزل، وحانوت لهاتين السلعتين، لإرسال كميات منهما لبلادهما[١٣٢]، ولتوسيع هذه التجارة لصالح بلاده اشترى وكالة[١٣٣] بالقرب من مسجد المدرسة الرضوانية بالقرب من الثغر اشتملت على قاعتين، وعشرة حواصل لتخزين الغلال من يوسف جلبى ابن يوسف خفاجى بمبلغ ٣٠٠ ريال حجر بطاقة[١٣٤].

أما عن تجارة البن فمن أشهر تجارة البياسيين المقيمين بدمياط محرم البياسى الذى كان لديه حانوت بمنزله احتوى على كميات كبيرة منه، وكان يقوم بتصديره إلى شركائه ببلاده[١٣٥].

ومن ضمن المحاصيل التى أقبلوها على الإتجار بها الفواكه، والزيتون حيث تاجروا فى ذلك فى وقت واحد عن طريق امتلاك أو إيجار نواحى بدمياط توفر لهم ذلك بما يخدم احتياجات هذه المدينة، وبلادهم فى آن واحد، وقد جاءت الأمثلة واضحة على ذلك منها أن الأخوين محمداً وشاهين ابنى مصطفى بالبياسى قاما بشراء حصة أرض قبلى الثغر من فاطمة بنت قاسم ابن محمد الرجاوى بها جنينة مزروعة بأشجار الجميز، والنخيل بثمن قدره ٢٤٠ قرشاً[١٣٦]، كما اشترى حسين بن على بن شاهين من بغداد ابنة محمد الحريرى حصة بنفس المكان السابق لزراعتها بأشجار النخيل بثمن قدره خمسون قرشاً[١٣٧] كما اشترى أحمد بن محمد بن الجزيرى من عنبر ابنة محمد حصة قدرها ١٢ قيراطاً بحرى الثغر[١٣٨] بها جنينة مزروعة بأشجار التوت، والزيتون، والعنب بثمن قدره ثلاثة ريالات حجر بطاقة ونصف ريال[١٣٩]، كذلك اشترى أبو النصر بن حسن بن أبو النصر من الزينى مصطفى من أحمد بن الريس أحمد صبحى حصة قبلى الثغر ضمن وقف[١٤٠] السلطان قايتباى مزروعة بالتوت، والآثل، والزيتون، والبلح، والجميز نظير مبلغ ١٦٠ ريالاً حجراً بوطاقة[١٤١]، ومنهم من أقبل على إيجار جناين تمشياً مع ظروفهم المادية فمن ذلك استأجر موسى بن محمد المعروف بالبياسى من الخولى محمد حصة

قدرها ٣/٢ و١٦ قيراط عبارة عن جنينة فى أرض البدرى الكبير الكائنة بناحية شطا[١٤٢] لمدة سنة و٧ شهور بمبلغ ١٢١ دينارًا لزراعتها بأشجار الجميز، والنخيل، والليمون، والنارنج، والزيتون، والمشمش، والعنب، والخيار الشنبر، وقد اشترط عليه فى عقد الإيجار من قبل المؤجر أنه فى حالة تجديده لهذا العقد يخضع لمدة وأجرة جديدة بما يحقق مكاسب لمؤجرها[١٤٣].

غير أنه فى بعض الحالات قد يضطر بعض البياسيين ممن يمتلكون جنان إلى بيعها، ربما يرجع ذلك إلى أن هؤلاء بعد أن نجحوا فى تكوين ثروة من وراءها فكروا فى العودة لبلادهم للبحث عن مجال جديد لهم فى التجارة بها بعد تكوين رأس مال لها بما يعود النفع عليهم ولأسرهم، أو رغبة ممن يفضل البقاء منهم بدمياط البحث عن مساحات أكبر منها فى نواحى أخرى للتوسع فى زراعتها بمثل هذه الأنواع بما يحقق المزيد من الأرباح، ويلاحظ أن بعض هؤلاء فضلوا البيع لبنى جنسهم ممن يقيمون بدمياط ضماناً لاستمرار وجودهم بها، فمن هؤلاء اشترت آمنة ابنة عبده مرجان من أحمد بن رمضان حصة قدرها نصف قيراط بإحدى نواحى دمياط اشتملت على جنينة مزروعة بأشجار النخيل، والجميز بثمن قدره عشرة ريالات حجر بطاقة[١٤٤]، وحالات أخرى يتعذر على بعض البياسيين شرائها نظراً لظروف مادية فيتم البيع لبعض أهالى المدينة،فمن ذلك اشترى محمد بن حبش بن فتوح الزيات من إسماعيل بن رمضان بن شاهين البياسى حصة قدرها نصف قيراط بالقرب من الثغر مزروعة بأشجار الجميز، والنخيل بنفس الثمن السابق[١٤٥].

ومن ضمن الأنشطة التى عملوا بها تجارة الأسماك والملح معاً لإمداد بياس بما تحتاجه منهما، عن طريق اشتراك بعضهم مع أشخاص ملتزمين لأحد البحيرات مستفيدين من ذلك من أسماكها، وأملاحها نظير ضرائب فعلى سبيل المثال حصل كل من محمد البياسى وبعض تجار دمياط وهم محمد جلبى القنطورى، ومحمد جلبى العنتبالى، ومصطفى، ويوسف، ومحمد عيسى، وعلى حلاق السلحدار[١٤٦] على إلتزام بحيرة تنيس بدمياط، وقد شهد على عقد هذا الالتزام كل من مصطفى جلبى نقيب الأشراف، وعلى أغا كتخدا قبودان الثغر، وعثمان خليل بلوكباشى[١٤٧] مستحفظان حيث خصص الأول حصته فيها لبلاده[١٤٨] كما اشترك عدد من البياسيين والدمياطة فى شراء أرض بخط سوق السمك لإنشاء حوانيت عليها لتجارة الأسماك نظير مبلغ ١٤ ريال حجر بطاقة و٧ نصف فضة وزعت عليهم بالتساوى[١٤٩] وبالمثل اشترك كل من الأخوين الشقيقين أحمد وإبراهيم

ابنا جمعه البياسى فى شراء منزل ملحق به ثلاث محلات لممارسة هذه التجارة من كل من حسن وشمس الدين ابنا على العباسى الزبيرى نظير مبلغ ٣٤٢١ نصفاً فضة[١٥٠].

من ناحية أخرى استغل بعض البياسيين من أصحاب الثروات خبرتهم بركوب البحر إلى امتلاك بعض وسائل النقل البحرى، ولو بالشراكة مع آخرين، لضمان نقل السلع لبلادهم، فكان من هؤلاء مراد بن إبراهيم البياسى الينكجرى الذى شارك ريس دمياطى فى شختورة بمقدار النصف بثمن ٨٩٠٠ نصف فضة[١٥١]، كما اشترى إبراهيم ريس ابن عبد الله الرودسى من مراد بن على الشهير بابن الشيال أحد تجار الثغر بصفته وكيل عن كل من مصطفى جوربجى سردار طايفة الإنكشارية بثغر رشيد، وأحمد المغربى، وأحمد بن عبد الله البياسى، وكوجك[١٥٢] حسين القرانبلى فرقاطة مجهزة، وكذلك خمسة قوارب، نظير مبلغ ٤٧٠٥٠٠، نصف فضة فجاء نصيب هؤلاء فيها كالتالى مصطفى جورجى حصل على خمسة أسهم بثمن ١٩٩١٧٥ نصفاً فضة، وأحمد البياسى حصل على سهمان بثمن ٧٩١٦ نصفاً فضة، ومثله كوجك حسين ثم أحمد المغربى حصل على باقى مساحة الفرقاطة وهى ثلاثة أسهم ونصف قدرت بباقى ثمن بيعها المذكور وذلك بمقدار ٢٥٥٤٩٣ نصفاً فضة[١٥٣].

أما الريس أحمد بن قاسم البياسى فقد اشترك مع ثلاثة رويسا من دمياط، الأول اشترك معه فى شختور بمقدار النصف، والثانى اشترك معه فى ثلاث قراريط وثلث فى شختور أيضاً، أما الثالث فقد اشترك معه فى قياسه بمقدار قراطين، وقد عملت تلك الوسائل فى نقل السلع من دمياط إلى المدن الشامية ومنها بياس[١٥٤]، ومنهم من امتلك بعض هذه الوسائل بصفة فردية مثل الريس محمد البياسى الذى امتلك مركباً تولت عملية نقل السلع من ميناء دمياط إلى ميناء بياس لكنه فى إحدى المرات قتل على يد أحد قراصنة مالطة قرب وصوله إلى الميناء الأخير بعد أن سرق منه السلع التى كانت محملة بمركبه، ثم تركوه قتيلاً بمركبه قرب ميناء بياس فتم إخبار قبودان هذا الميناء للتفتيش عليها، وتسجيل الواقعة بالمحكمة لتنازل أصحاب السلع عن حقهم فيها[١٥٥]، كما كان لدى عبد الرحمن أحمد ريس ابن الريس صبحى البياسى قياستين تخصصت فى عمليات الشحن، والتفريغ بين ميناء دمياط وبياس[١٥٦].

من ناحية أخرى بحث بعض البياسيين ممن لا يستطيعون الإتجار بمفردهم إلى طرق أخرى تساعدهم على ممارسة التجارة فى سلع حتى لو بالشراكة مع آخرين كان من هذه

الطرق هو الاستعانة بتجار من دمياط من أصحاب الثروة عن طريق تمويلهم بالمال للإتجار فى سلع معينة لإرسالها لبلادهم على أن يضمن لهؤلاء أرباح من مكسبها باعتبارهم أصحاب رأس المال؛ فعلى سبيل المثال حصل كل من على بن محمد الينكجرى، ومصطفى بن محمد البياسيين من محمد بن حسن من دمياط على مبلغ من المال ليدخل معهما شريكاً برأس المال فى شراء سلع من دمياط، وبيعها ببياس، وفى سبيل ذلك تم التعاقد بينهم وبين محمد المذكور على أن يُخصص للأخير ثلاثة أرباع الربح، ولعلى، ومصطفى الربع الباقى بالسوية بينهما، وبالفعل استطاع على ومصطفى المذكورين أن يحققا مكاسب ببياس قدرت بنحو ٣٠٠ قرش نظير البضائع التى قاموا ببيعها، لكن وضع هذا المبلغ تحت يد مصطفى كان مثاراً للقلق، وعندئذ طالب كل من على ومحمد المذكورين بنصيبهما فى الربح، وقدره ٢٦٢،٥ قرش إلى جانب ٣٠٠ قرش المكسب خصص منها لعلى ٣٧,٥ قرشاً، لمحمد ٢٥٢،٢٠ قرشاً لكن لما أنكر مصطفى المذكور مبلغ ٣٠٠ قرش رفع كل من محمد، وعلى دعوى ضده بسبب حقهما فى ذلك أمام قاضى دمياط، وبحضور مصطفى أجاب أنه دفع لعلى ببياس ٤٠٠ قرش ضمن صرة كأمانة يدفعها لشخص يدعى محمد المعروف بالعذرا بطرابلس ففتحها، وأخذ منها المائة قرش، ودفع ٣٠٠ قرش الباقية لمحمد العذرا المذكور ثم قام على بدفع ٧٠ قرشاً من ١٠٠ قرش التى أخذها من الصرة لمصطفى على اعتبار أنها كانت دين عليه ثم أحضر مصطفى الشهود ليصبح الطرفين فريقين، فريق يضم على، ومحمد المذكورين، وفريق يضم مصطفى وحده فأقر الشهود أن كل من الفريقين لا يستحقان عند الآخر أى شئ ما عدا الثلاثون قرشاً الباقية من المائة قرش الخاصة بالصرة السابقة فيلزم على بدفعها لمصطفى، لكن ذكر على أنه قام بتسديدها جميعها إلى محمد العذرا المذكور لكن رفض مصطفى التصديق على ذلك، ومن ثم طالب القاضى حضور محمد العذرا أو إرسال إثبات، أو بينة منه أنه استلم المائة قرش كاملة من على المذكور على ذلك ثم تبرئة الفريقين من مكسب الشركة بينهما بأن كل منهم حصل على حقه، أما المائة قرش فهى مرهونة بشهادة محمد العذرا المنتظر حضوره لحسم الأمر(١٥٧).

ومن ضمن الطرق التى لجأوا إليها لدعم أنشطتهم القروض، للمساهمة فى دعم نشاطهم التجارى بدمياط؛ لتوفير ما تحتاجه بياس من سلع، وإن اقترن بها بعض المشكلات التى صاحبها دعاوى قضائية بسبب تأخر بعض المقترضين فى تسديدها لكن حاولت الإدارة حلها بشكل يتناسب مع ظروف الطرفين عن طريق إعطاء فرص لهم للتسديد حتى لو على فترات متتالية منعاً لوقوع أضرار عليهم، وفى الوقت نفس المصدر حفاظاً على حقوق المقرضين أما

بالنسبة للقروض التى حصل عليها بعض البياسيين من أشخاص آخرين فكانت أمثلتها عديدة نذكر منها فى سنة ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م ادعى مارينو جورجى Marino Gorge من رعايا فرنسا على محمد بن جمال الدين البياسى بسبب أن الأخير حصل من الأول على مبلغ ٥١ قرشاً على سبيل القرض لشراء قمح لبيعه فى بياس، لكنه توفى هناك قبل تسديده له، مع العلم أن المتوفى رهن منزله للمقرض لمدة سنة لحين تسديد القرض له، ونتيجة لوفاته طالب مارينو، وريثته الوحيدة وهى والدته بدفع المبلغ فأحضر قاضى دمياط وكيل المتوفى أمام شهود المدعى فأقروا بأنه تم الاتفاق بين المقرض، والمقترض على هذا المبلغ لكن لم يكن قيمته هى المطلوبة من الأخير إذ كان الأول يعمل لدى الثانى لمدة سنة كاملة فحصل نظير ذلك على ٢٥ قرشاً إلى جانب ٢٠ قرشاً نظير رهن منزله له فيكون المطلوب منه من ٥١ قرشاً هى ستة قروش فقط فاعترف المدعى ذلك، وتم تسليم المبلغ له من الموكل مع تسليم المنزل له بعد إتمام إجراءات ذلك(١٥٨).

كذلك ادعى الزينى مصطفى بن البرهامى على مصطفى بن عبد الله البياسى بسبب أن الأخير اقترض منه ٢٧٠ قرشاً لشراء أرز لإرسالة لبياس، واتفق على تسديده خلال سنة، لكنه لم يلتزم فلما سئل عن ذلك أجاب بالإنكار فما كان من المدعى إلا أن أحضر الشهود فأقروا ما ذكره المدعى، وعليه ألزم المدعى عليه بالتسديد(١٥٩) ربما كان تهربه من دفع هذا القرض هو عدم قدرته على تسديد نسبة الفائدة المقررة عليه التى لم تذكرها الوثيقة على اعتبار أن الربا محرماً شرعاً، خاصة وأن ظروفه المادية متدهورة بسبب اضطراب الوضع الاقتصادى ببلاده الذى لم يساعده على تحقيق ثروة من وراء نشاطه التجارى فى أغلب الأمر مما جعله غير قادر على التسديد مما دفعه ذلك إلى إنكاره للتملص منه.

يضاف إلى هذا أن بعض البياسيين كانوا رويسا مراكب وتجار فى آن واحد؛ فمارسوا هاتين المهنتين من وقت لآخر، فعلى سبيل المثال شُحن على خمسة مراكب يقودها رويسا بياسيين ١٤٨ إردباً أرزاً أبيض بثمن قدره ١١٨٧٥ قرشاً، ثم كلف هؤلاء الرويسا عند عودتهم أن يشحنوا بمراكبهم لوز، وأخشاب مشتراه من بياس(١٦٠) كما تعهد الريس مصطفى البياسى بتوصيل ١٣٣٣ إردباً أرزاً إلى بياس فى حضور كل من وكيل خرج الدولة العثمانية، ومحمد جوربجى بن إبراهيم جوربجى سردار طائفة الكوكلية(١٦١) بالثغر وملتزمه(١٦٢) كما شحن على خمسة مراكب أحد رويسها بياسى عشرين ألف كيلة من الأرز الأبيض كان نصيب مركبه منها ٥٣٢ إردباً بأجرة نقل قدرها ١٥٩٧ نصفاً

فضة من إجمالى الأجرة المرصودة لهم حسب مقدار مشحون مراكبهم، وهى ٨٥٠٠٠ نصف فضة، وذلك بهدف نقلها إلى بياس[١٦٣] ثم جاء عثمان ريس بن إبراهيم فقد شحن بفرقاطة إبراهيم المعروف بابن خفاجى أرزًا أبيض قدره ٤آلاف كيله إلى الجهة نفس المصدرا[١٦٤] يضاف إليهم أحمد بن حسن البياسى الريس على شايقة أحد التجار بدمياط الذى شحن عليها أربعة الآف إردب من الأرز الأبيض إليذات الجهة[١٦٥].

كما أرسل على متن خمسة شايقات منها واحدة برياسة بياسى مشحونة بأرز، وبن، وكتان، وحصر، وخيش إلى تلك الجهة لكن أثناء سيرهم بالبحر تعرضوا لأخطار جوية فاضطروا إلى الرسو بميناء اللاذقية إلى أن تتحسن الأحوال الجوية ثم يكملوا مسيرتهم إلى هذه الجهة لكن رفض والى اللاذقية ويدعى محمد بك[١٦٦] مطرحى أوغلى باشا خروجهم منها بتلك السلع وأجبرهم على تفريغها لحسابه، ولم يكتف بذلك بل أمر بشحن مراكبهم بجوالات دخان بعد أن حبسوهم، وهددهم بالضرب بهدف إرسالها إلى ميناء دمياط عند عودتهم إليه لصالح تجار بها دون أجرة[١٦٧]، وهذا يعنى أن بعض المراكب التى كانت ترسل لبياس لم تتعرض لمخاطر القراصنة، أو السرقة قبل بعض الرويسا المكلفين بنقل السلع إليها، أو لأخطار جوية فحسب، وإنما لإستيلاء بعض ولاة المدن المجاورة لها لحسابهم كجزء من تمردهم على الدولة العثمانية لزعزعة الاستقرار بالشام بصفة عامة، وإن كانت هذه الحالة لم تكن الوحيدة بل سبق الإشارة لمثل هذه الحوادث من قبل فيما يتعلق بالإمدادات المرسلة لبياس، كذلك شحن الريس يوسف إلى بياس على قياسة ١٨٠ إردباً أرزاً أبيض اشتراه من بعض تجاره بالثغر[١٦٨] ومثله الريس أحمد البياسى الذى شحن بقياسة ٦٠ إردباً أرزاً من تجار بالثغر إلى شركائهم إلى الجهة المذكورة[١٦٩].

ويلاحظ من خلال سجلات محكمة دمياط الخاصة بفترة البحث، أنه نتيجة لتوافد البياسيين بأعداد كبيرة فقد مارسوا نشاطاً حرفياً[١٧٠]، علاوة على شراء واستئجار العقارات التجارية بأنواعها لممارسة كافة الأنشطة المختلفة[١٧١] مما شجعهم ذلك عل تعيين الأوصياء على مخلفاتهم حفاظاً عليها[١٧٢].

خلاصة القول لقد لعب ميناء دمياط دوراً مهماً فى الإمدادات المرسلة لبياس بناء على أوامر صادرة من الديوان العالى بموجب تكليفات سلطانية أحياناً، وقد تم توفير هذه الإمدادات عن طريقين: الأول عن طريق تقديم الإمدادات الاقتصادية لها التى كان مصدرها الشون السلطانية ببولاق تارة، وبعض تجار دمياط عن طريق شراكتهم مع

أمثالهم بيباس تارة أخرى، لتخفيف الطلب على هذه الشون فى ظل الأوضاع الاقتصادية بمصر ما بين التحسن والتدهور بمصر تبعاً للأحداث السياسية التى كانت تمر بها فى ذلك الوقت، ومع ذلك لم تبخل الإدارة فى سد احتياجات بياس من المحاصيل لاسيما الأرز الأبيض أو الشعير باعتباره السلعة الأولى لهم فى الغذاء، فضلاً عن اشتهار مصر بزراعته لاسيما دمياط إلى جانب السلع الأخرى وذلك بسبب تداخل عدة عوامل أثرت على تردى الأوضاع الاقتصادية بها منها عوامل طبيعية بحكم الظروف الجغرافية مثل الجفاف، وما صاحبه من انتشار بعض الامراض كالطاعون، فضلاً عن انتشار الجراد الذى أثر على زراعة معظم أراضيها، وعوامل سياسية تمثلت فى الأحداث التى مرت بها من امتداد تمرد العساكر، والأمراء المحليين، ومهاجمة البدو من وقت لآخر لقوافل الحج ثم غياب الولاه وقت مواسم الحج لتوليهم مهمة الإمارة - إلى جانب عملهم الأساسى - لحمايته من خطر البدو ثم تعسف هؤلاء الأمراء فى ابتزاز الأهالى مثل طائفة الإنكشارية المحلية عن طريق المغالاة فى الضرائب لجمعها لحسابهم بعد أن كان ذلك لحساب الدولة العثمانية وذلك للتمرد عليها، وعدم توفير أموال لها تساعدها فى تمويل حروبها الخارجية فى ذلك الوقت لاسيما مع فارس، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أضيفت أخطار أخرى أثرت على وصول تلك الإمدادات إلى بياس فى بعض الأحيان وهو محاولة بعض ولاة المدن المجاورة لها الاستحواذ على الإمدادات المرسلة لها إذا اضطر رويسا المراكب المشحون بها هذه الإمدادات الرسو بثغورها بسبب أخطار جوية فيقوموا بضربهم وإجبارهم على تركها لحسابهم كنوع من إجهاض محاولات الدولة العثمانية فى دعم وجودها بها خاصة مع إنتشار القحط وغلاء أسعار الحبوب وانهيار قيمة العملة، ثم أضيف لهذه الأخطار القراصنة المالطيين الذين هددوا بشكل واضح وصول هذه الإمدادات بسلام إليها رغم محاولات الدولة العثمانية التصدى لها من تأمين سواحل الشام بصفة عامة بدوريات العساكر، ومنع دخول مراكبهم أو أياً من ينتمى إليهم إلى موانئ ولاياتها لكن إنشغال الدولة العثمانية بصراعاتها فى الداخل، والخارج جعلها غير متفرغة تماماً لمواجهة هؤلاء بشكل كامل، فى الوقت نفس المصدر لم تسلم هذه الإمدادات أيضاً من سرقة بعض الرويسا المكلفين بنقلها إليها خاصة وأن معظم هؤلاء كانوا شاميين أو من طرابلس تحديداً إذ كانت ظروف بلادهم أثرت على سوء أحوالهم المالية فاضطروا إلى فعل ذلك بهدف تحسين هذه الأحوال معتمدين على الأخطار السابقة فى نسب الاتهامات

إليها فى حدوث ذلك لكن القضاء المصرى بالتعاون مع القضاء البياسى حاول فى كثير من الأحيان معاقبة هؤلاء وإرجاع الحقوق لأصحابها خاصة أن هؤلاء كان يؤخذ عليهم التعهد بالمحكمة فى إرسال ذلك بأمان بعد التأكد من حسن سلوكهم، وأمانتهم بشأن ذلك.

ورغم كل تلك الأخطار واصلت الإدارة الدعم الاقتصادى لبياس بل واستخدام مينائها أيضاً فى وصول هذا الدعم إلى جيرانها أيضاً ممن تضرروا من هذه العوامل السابقة ضماناً لإحكام السيطرة على الشام بصفة عامة ومن هنا لعب كل من ميناء دمياط بمصر، وميناء بياس بالشام دوراً واضحاً سواء فى نقل الإمدادات من الأول إلى الثانى ثم من الثانى إلى باقى المدن الشامية نظراً لقرب الأول من ساحل الشام مما يوفر الوقت، والجهد وتوفير الحماية لحد ما لهذه الإمدادات من الأخطار الجوية وأخطار القراصنة. وبسبب ذلك حظى ميناء دمياط بالنصيب الأكبر فى إرسال هذه الإمدادات إلى المدن الشامية بصفة عامة، وبياس بصفة خاصة فى تلك الفترة.

أما الطريق الثانى لهذا الدعم هو فتح الإدارة العثمانية بمصر دمياط ومينائها لمجئ البياسيين إليها كمحاولة للاستفادة من مزايا هذه المدينة فى ممارسة أنشطتهم المتنوعة بها والعمل ببعض وظائفها كالدخول فى طائفة الإنكشارية، والعمل بديوان تصدير الأرز الأبيض بالميناء وعن طريق ذلك نجحوا فى تكوين معاملات تجارية مع أمثالهم من تجار دمياط بما يخدم مصالح الطرفين من تحقيق أرباح، ليكونا مينائى دمياط وبياس مركزين لهذا النشاط المشترك وفى سبيل ذلك وفرت لهم الإدارة كافة السبل- كغيرهم - فى ممارسة ذلك بأمان فى ظل الامتثال لقوانينها، ومن ثم حاول الكثير من هؤلاء البياسيين دعم وجودهم بدمياط بالاستعانة ببعض تجار دمياط من أصحاب الثروة فى عقد شراكة بينهم ينص على تمويل هؤلاء التجار لهم بالأموال ليقوموا بالإتجار بها فى بلادهم ببيع سلع بها على أن يكون النصيب الأكبر من الربح للتجار الدمياطة باعتبارهم أصحاب رأس المال فضلاً عن لجوء بعضهم إلى عمليات القروض فى سبيل دعم أنشطتهم للمساهمة فى سد احتياجيات بلادهم على قدر المستطاع.

ملحق (١)

المحتوى: خريطة توضح موقع بياس

المصدر: حسين مؤنس، أطلس العالم الإسلامى، الزهراء للإعلامى العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٥٤، ٣٥٥.

ملحق (٢)

محتوى الوثيقة: تعرض مركب مصطفى ريس لهجوم قراصنة مالطة وأسره أثناء توجه إلى بياس لتوصيل أرز إليها

المصدر: محكمة دمياط

رقم السجل: (١٠٣٢ -٠٠٠١١٧)

رقم الصفحة: ١٢١

رقم المادة وتاريخها: مادة (٢٢٠) بتاريخ ١٣ جماد آخر ١١٤٠هـ/ ٢٦ يناير ١٧٢٨م.

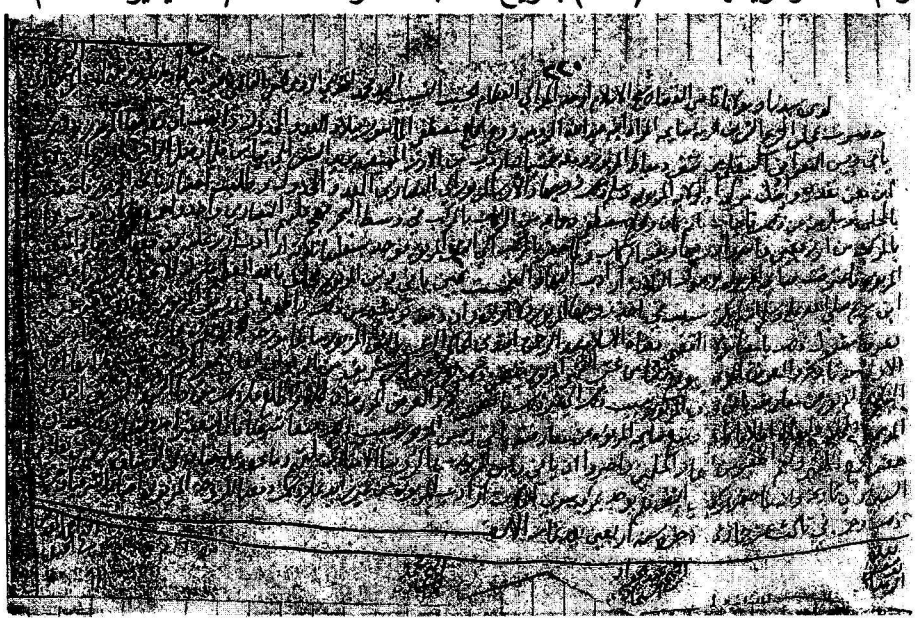

ملحق (٣)

محتوى الوثيقة: فرمان باللغة العثمانية إلى محمد باشا والى مصر بتكليف القائمين على الأمر فى ميناء دمياط بتوفير الحماية اللازمة لسفن الميناء المتوجهة لثغور بلاد الشام ومنها بياس من خطر القراصنة.

المصدر: محكمة دمياط

رقم السجل: (٠٠٠٤٢٤- ١٠٣٢)

رقم الصفحة: ٢٨٦

رقم المادة وتاريخها: مادة ٣٢٧ بتاريخ ١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م

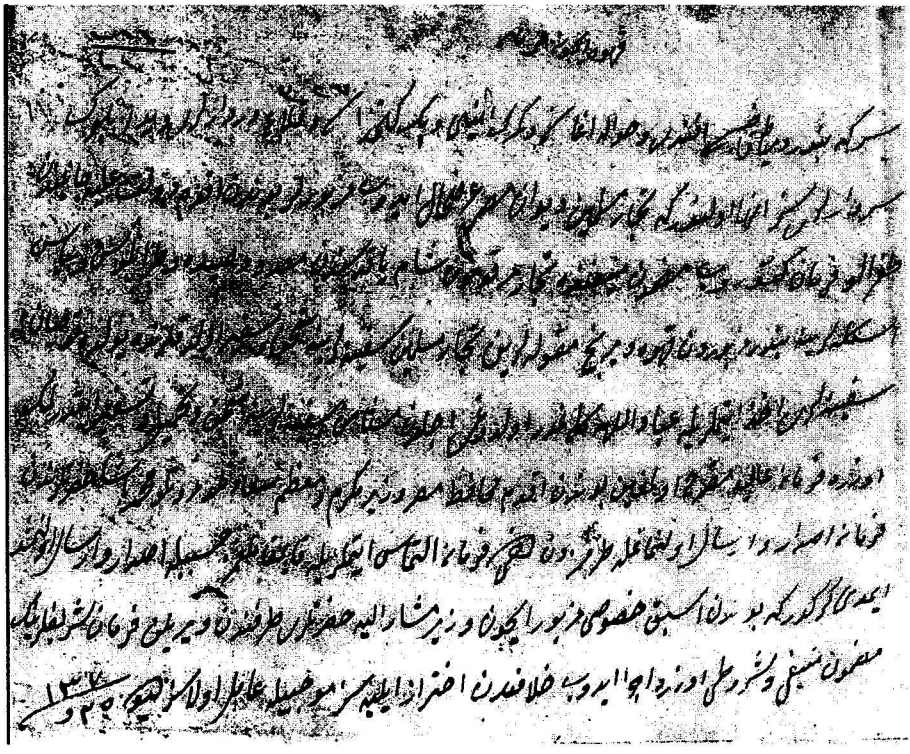

ملحق (٤)

محتوى الوثيقة: الإدارة العثمانية فى ميناء دمياط تحرص على توفير الاستقرار للبياسيين فيه بدليل أن حاج ريس أمين جمرك هذا الميناء لما تعرض لدعوى مرفوعة من قبل زوجته جدسم بنت عمر مما يؤثر على عمله، واستقراره بوظيفته بسبب ترحلها ما بين دمياط وبياس دون إذن منه ونتيجة لذلك رفع دعوى أمام محكمة دمياط بسبب سفرها إلى بياس ثم إلى قبرص واستقرت بها، ومن ثم فإن زواجه منها أصبح باطلاً فحكم له بذلك.

المصدر: محكمة دمياط رقم السجل: (٠٠٠٠٤٧- ١٠٣٢)

رقم الصفحة: ١٦٨

رقم المادة وتاريخها: مادة ٣٢٥ بتاريخ ٢٩ شوال ١٠١٧هـ/ ٨ يناير ١٦٠٩م.

ملحق (٥)

محتوى الوثيقة: حدوث خلاف بين تاجرين بياسيين وبين تاجر دمياطى قد تم الشراكة بينهما بشأن تمويل الأخير لهم لشراء سلع من دمياط وبيعها ببياس نظير تخصيص ثلاثة أرباع مكسبها لتاجر الدمياطى، والباقى لهم، لكن لم يلتزم أحد البياسيين بذلك.

المصدر: محكمة دمياط

رقم السجل: (٠٠٠٣١٧- ١٠٣٢)

رقم الصفحة: ٣١٤- ٣١٥

رقم المادة وتاريخها: مادة ٣١٣ بتاريخ ٨ شةال ١٠٩٦هـ/ ٧ سبتمبر ١٦٨٥م.

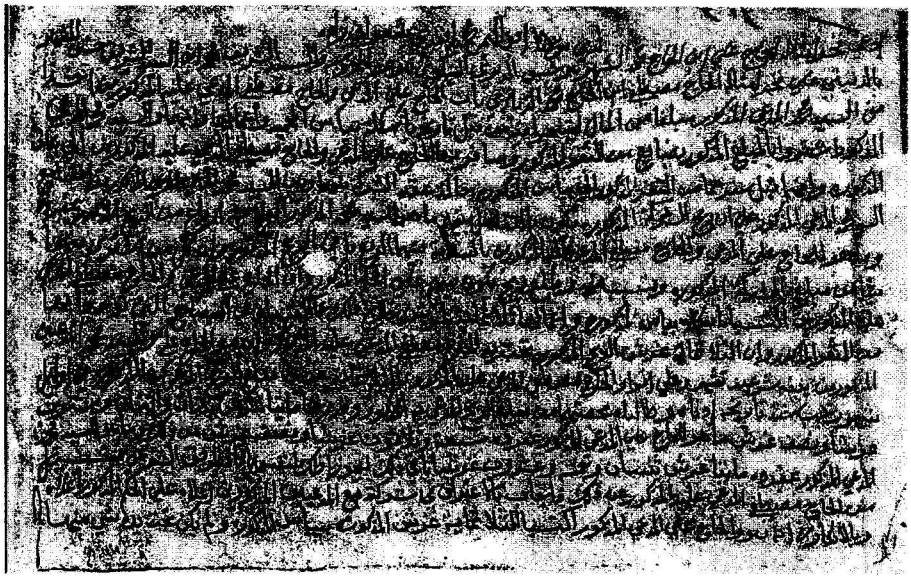

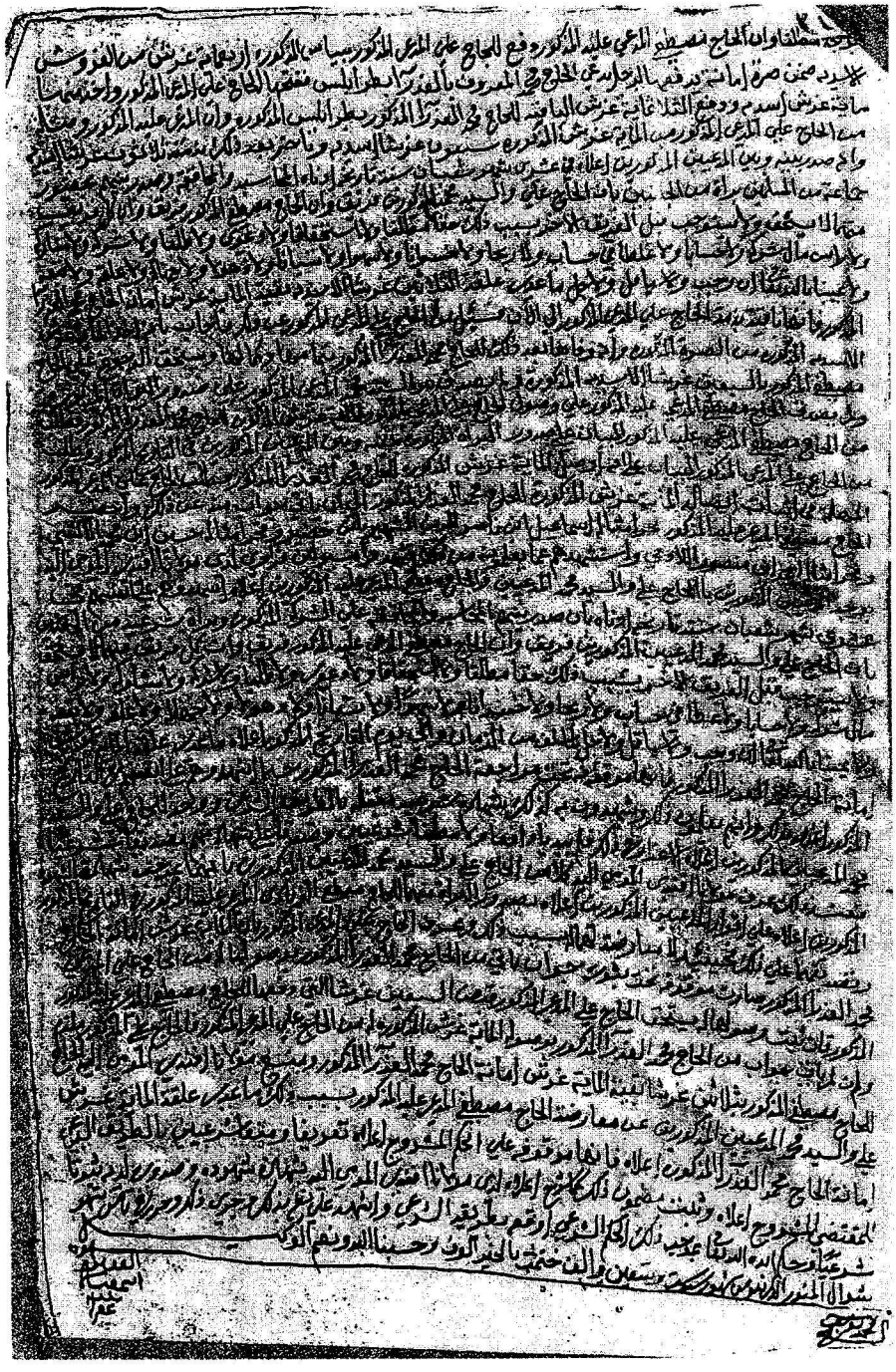

الهوامش

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية وسكتها المدنية الأجنبية من القرن السادس قبل الميلاد حتى عام ١٩٤٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٣٠ ؛سحر على حنفى: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٨) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٢.

(٢) الباشويات: من باشا: قيل إنها من الكلمة الفارسية (بادشاه) بمعنى سلطان، أو ملك، وقيل إنها من (باش) بمعنى الرأس أو الرئيس، وهذا اللقب كان يطلق فى مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين، ووكلاء الوزارات، ومحافظى الأقاليم، وكبار التجار، وملاك الأراضى، وألغى هذا اللقب سنة ١٩٥٢ (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٦).

(٣) عبد العزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٧٣٦، مما تجدر الإشارة إليه أن هذا التقسيم لم يكن وليد هذه الفترة بل تم على يد المماليك عندما قسموا بلاد الشام إلى ستة أقسام تسمى نيابات تخضع للحكومة المركزية فى القاهرة وهى تشمل (دمشق، حلب، طرابلس، حماه، صفد، الكرك) وذلك تمشياً مع طبيعة بلاد الشام الجغرافية، على أن هذه النيابات لم تنشأ فى وقت واحد، أو سنة واحدة لأن طبيعة انتشار النفوذ المملوكى على هذه البلاد اتصف بالتدرج، وبالتالى جاء هذا التقسيم على مراحل، وكان هذا التقسيم صورة مصغرة لسلطنة المماليك الكبرى فى مصر، أما عن سلطة حكام هذه النيابات فكان لكل نائب حاشيته، ولمماليكه، وأتباعه، مع إعلان تبعيته لسلطان مصر، وقد أطلق عليه أحياناً اسم ملك الأمراء لقيامه مقام السلطان فى التصرف، وقيام الأمراء على خدمته كخدمة السلطان. لمزيد من التفاصيل (انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكى فى مصر والشام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٢٠٥-٢١١).

(٤) أسرة كوبريللى: (١٠٦٧-١٠٩٥هـ/١٦٥٦-١٦٨٣م) مؤسسها محمد كوبريللى الألبانى الأصل، الذى دخل فى الخدمة العسكرية للدولة العثمانية، ثم التحق بقوة حراسة قرية (كوبرى) فى الأناضول، ومنها اتخذ اسمه، ثم ترقى فى مناصب العاصمة، والأقاليم إلى أن تولى منصب الصدارة العظمى، ومنح تفويض كامل فى شئون الدولة، وبناء على ذلك قام بعمليات الإصلاح الداخلى حيث قام بالقضاء على المتمردين فى العاصمة، أما من الناحية الخارجية فقد قضى على الثورات التى كانت تهدد الدولة العثمانية فى ترانسلفانيا،

والأناضول، واستعادة قوة الدولة البحرية، وحصن قلاع الدردنيل، كما شدد قبضة الدولة فيما وراء البحر الأسود، ولما أحس بتقدم سنه أقنع السلطان محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩ هـ/ ١٦٤٨-١٦٨٧م) فى عام ١٠٧٢ هـ/١٦٦١م بأن يمنح ابنه فاضل أحمد باشا منصب الصدارة العظمى، والذى شغله خمسة عشر عاماً، وواصل سياسة والده فى الحفاظ على هيبة الدولة داخلياً، وخارجياً (انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢، ص١٥٣، ١٥٤).

(٥) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨)، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٦٨، ص١٨٦- ١٩٢.

(٦) **بياس أو بالياس كما وردت فى بعض الوثائق:** هى قصبة، وميناء القضاء المركزى فى سنجاق جبل البركت لولاية آطنة، وهى تقع على الساحل الشرقى لخليج الإسكندرونه (الإسكندرون)، وفى الشمال بحوالى ٢٠ كم من الإسكندرونة، وهى تمثل إحدى القصبات القديمة للأخيرة، أراضيها عبارة عن سفوح جبال، وسواحل، تنحدر منها عدة أنهار صغيرة من الجبال وتروى القضاء، وتمتاز أراضيها بالخصوبة، التى اشتهرت بالحبوب، والمحاصيل الأخرى التى تسد الاستهلاك المحلى، و تكثر بها الغابات، ومزارع الزيتون، والليمون، والبرتقال، أما عن سكانها فمعظمهم من المسلمين، ونسبة بسيطة من المسيحيين، يضاف إلى ذلك فإنها شملت كنيستان واحدة للروم، والأخرى للأرمن، وقد وجد بها الكثير من الآثار القديمة (انظر: شمس الدين سامى، قاموس الأعلام، المجلد السادس، استانبول ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص١٥٧١) (انظر الملحق رقم ١)

(٧) **الرويسا:** مفردها "ريس" وهو من عمل فى قيادة المراكب الشراعية على أنواعها ربابنة تعلموا فنون الملاحة منذ طفولتهم كنوتية، وبحارة، وامتلكوا الخبرات العلمية التى تؤهلهم لقيادة المراكب حتى يتجنبوا المخاطر التى تعترض عملية الملاحة خاصة فى مواسم تقلب الريح، والعواصف، وكان ذلك يؤدى إلى غرق العديد من المراكب أو جنوحها، واقتضى ذلك أن يتمتع ربابنة المراكب بمهارات، وخبرة قيادة المراكب مرتبه لا يصل إليها البحارة إلا بعد عمل طويل مع ربابنة أكثر خبرة، وأبعد تجربة، وقد عرفوا بالرويسا (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية فى مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٩).

(٨) **الشون السلطانية:** المقصود بها مخازن الغلال الأميرية، وهى التى يرد إليها الغلال من ولايات الصعيد وكانت الشونة السلطانية موزعة على مستودعين كبيرين على شاطئ النيل فى مصر القديمة، وكان المسئول عنها أمين الشون، ويعرف أيضاً بأمين الأنبار الأميرية، وكان مسموحاً له

بأن يستعمل عند صرف الغلال من الشون لمستحقيها كيلاً أصغر من الكيل الذى يستعمله عند الاستلام من دافعى الضرائب، والفرق بين الكيلين له، فضلاً عن فحص الغلال المرسلة لهذه الشون من حيث ناقصة، أو مبدلة، أو مبللة، أو أن ربابنة السفن احتالوا فخلطوها بالتبن، أو التراب (انظر: قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه د/ أحمد فؤاد متولى، دار الهانى للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤٨، م٢٥).

(٩) السيد خالد المطرى: ميناء دمياط دراسة فى أهمية الموقع الجغرافى، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٢٠. تقولا يوسف: تاريخ دمياط منذ أقدم العصور، دمياط، ١٩٥٩، ص٤١.

(١٠) جمال الدين الشيال: مجمل تاريخ دمياط سياسياً واقتصادياً، دار الفكر العربى، الإسكندرية، ١٩٤٩، ص٥٦.

(١١) سعاد ماهر: محافظات الجمهورية العربية المتحدة فى العصر الإسلامى، مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة، المجلد ٢١، العدد الأول، مايو، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٦٣.

(١٢) محمد محمود السروجى: الإسكندرية فى العصر الحديث ضمن كتاب تاريخ الإسكندرية وحضارتها منذ أقدم العصور، الإسكندرية، ١٩٦٣، ص٣٣٢.

(١٣) **بيورلديات:** مفردها " بيورلدى " وهو فعل ماضى مبنى للمجهول من المصدر التركى "بيورمق" بمعنى أن يأمر، ومعنى كلمة بيورلدى هو (أمر بـ.....) وتحولت هذه الصيغة الفعلية إلى الاسمية، وصارت علماً على الأمر المكتوب بالرسم الهمايونى الصادر من الصدر الأعظم، أو من أحد الولاة، وكان هذا الاصطلاح يطلق فى مصر حتى سنة ١٣٣٤هـ/١٩١٥م على براءات التعيين حتى الدرجة الثانية وعلى الشهادة التى يحصل عليها المتخرجون من الأزهر (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٤٩، ٥٠).

(١٤) **وكيل الخرج:** هو الناظر فى مصروفات دائرة كبيرة، وكان فى مصر هو الموظف المختص بشراء طلبات السلطان ودائرته، وكذلك طلبات الباشا ودائرته (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٥٨).

(١٥) **ملتزم الثغر:** هو الذى يشرف على مقاطعة الثغر بعد صدور فرمان له بذلك حيث يخول له حق تحصيل العشور، والضرائب لنفس المصدر فى مقابل التزامه بدفع ما قد يحدد عليه للخزينة السلطانية، وباقى الالتزامات التى سجلت فى التقسيط الصادر من الديوان الدفترى الذى كان يشرف على ديوان الروزنامه الذى تحرر فيه هذا التقسيط كالمال الميرى، وضريبة الكشوفية لصالح الخزينة السلطانية، وضريبة الألباسية بعد ارتداء الملتزم لأكراك الالتزام أو قفطان السلطنة لصالح الباشا عند تثبيته فى التزام مقاطعته لمدة ثانية، فضلاً عن ضريبة الخلعة التى يدفعها وكيل الملتزم للباشا. وبحيازة الملتزم لمقاطعته لا يحق لأحد أياً كان التصرف فى

هذه المقاطعة إلا بإذنه، ولا يزاول أى نشاط سواء كان حرفياً، أو تجارياً، أو زراعياً إلا بإذن منه، أما إذا ترك الملتزم مقاطعته، وأقر أمام الحاكم الشرعى بتركها، أو مات فإن الضريبة عندئذ تسقط عنه، وتسقط عن ورثة من مات إذا ثبت أنهم لا يمارسون مهنة أبيهم، وكان يساعده فى مهامه أمين، ووكيل فضلاً عن عدد من الصرافين، أو الكتبة، ورجال الحراسة، وكان يخصص أجورهم من ماله الخاص بعيداً عن الضرائب المطلوبة للخزينة. (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص١٨٤، ١٨٧).

(١٦) أغا الحوالة: هو من معاونى القبودان فى الثغر (انظر: صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، الجزء الأول (٩٢٣ -١٢١٣ هـ / ١٥١٧- ١٧٩٨م) دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٣٥) وهو المسئول عن تحويل المبالغ المحصلة، والضرائب النقدية، والعينية (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٤٤٥).

(١٧) كتخدا: بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء فى التركية، كتخدا فى الفارسية كدخدا، والكلمة الفارسية من كلمتين "كد" بمعنى البيت و"خدا" بمعنى الرب، والصاحب فالكتخدا هو الأصل رب البيت، ويطلقها الفرس على السيد الموقر، وعلى الملك، ويطلقها الترك على الموظف المسئول، والوكيل المعتمد، والأمين (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧٦) ويشار إليه أحياناً باسم الكاخيا، وهو الووكيل أو النائب، وقد وجد فى مصر كتخدا الباشا، وكتخدا البك المملوكى، وكتخدا... عسكر أفندى (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٤٥٤).

(١٨) قبودان: أو قبطان، وهى كلمة تركية بمعنى آمر، أو رئيس السفينة (انظر: محمد على الأنسى، الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية، بيروت، ١٩٠٠، ص٤١٢) وكان بمصر أربعة قبودانات هم قبودان الإسكندرية، ودمياط، ورشيد، والسويس، وكانت خدمتهم هى حفظ القلاع، والحكم بين الرعايا بالعدل، والشفقه (انظر: Shaw, S.J., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, Massachustter, 1964, pp. 80- 81).

(١٩) نقيب الأشراف: كان لنقيب الأشراف فى استانبول سلطة على نقباء الأشراف فى الولايات، وهو الذى يعينهم، وله سلطة قضائية عليهم، وكان نقيب الأشراف يرسل من استانبول فى بداية العصر العثمانى، واستمر على ذلك حتى القرن الثانى عشر الهجرى / الثامن عشر الميلادى، ثم أصبح يتولاها شيخ السجادة البكرية من آل البكرى فى مصر وكان لنقيب

الأشراف مهام إدارية فقد كان يحضر الاجتماعات الإدارية المهمة التى كانت تعقدها الإدارة فى مصر فى شكل جمعيات لحل الأزمات العامة، وكان نقيب الأشراف يتولى منصبه مدى الحياة، ولم يكن له مرتب من الخزانة، وإنما كانت له أوقاف معينة من أراض أوقفها السلاطين ليستعين بها النقيب فى معاشه، ونفقة أتباعه كما كان يحصل على بعض الوظائف (المرتبات الخيرية) الموقوفة على الأشراف من بعض الباشوات، كما كان يحصل على هبات من الباشا تتمثل فى بعض خلع التشريف (فراوى) يمنحها له الباشا فى بعض المناسبات (انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى بعنوان ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول، القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦، ص٢٥ ؛ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٢٩٢، ٢٩٣).

(٢٠) **سردار طائفة الإنكشارية:** سردار هى كلمة فارسية مكونة من مقطعين "سر" بمعنى رئيس، أو آمر، أو مقدم و"دار" بمعنى حرب أو نزاع، أو ماسك، أو صاحب، أو مالك، وسردار تعنى أمير الجيوش، وسردار لقب كان يمنح لقادة الجنود فى حالة الحرب، ويطلقون عليه أيضاً "سرعسكر" أى رئيس العسكر، وكان السلاطين قد منحوا هذا اللقب للوزراء العظام فيما بعد، وهو هنا بمعنى قائد (انظر: إبراهيم يونس سلطح، تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣-١١٣١هـ / ١٥١٧- ١٧١٩م من خلال مخطوطة تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨١، ص١٧٩، ١٨٠، هامش٧) ؛أما الإنكشارية؛فهى كلمة تركية مكونة من الكلمتين (يكى) Yeni بمعنى جديد، و(جرى) بمعنى عسكر فيكيجرى تعنى العسكر الجديد، وهو جيش من المشاه كانت نواته من أهل الفتوة فى الأناضول، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم، وتنشئتهم على الإسلام (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٣١) وقد شارك الإنكشارية السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٧ هـ / ١٥١٢ -١٥٢٠م) فى فتح مصر، وقد عرف هذا الأوجاق فى الوثائق باسم مستحفظان قلعة مصر، حيث كانت تسند إليه حراسة ممرات القلعة وضواحى القاهرة، وكانت فرقة الإنكشارية تساهم بأكبر عدد من جنودها فى الإمدادات المطلوبة للسلطان، وكان هذا الأوجاق أقوى الأوجاقات، وأكثرها عدداً طوال فترة الحكم العثمانى فى مصر (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص١٨١-١٨٣).

(٢١) **الأوده باشية:** مفردها أوده باشى، يختلف هذا المنصب عن بقية المناصب الأخرى الموجودة فى أوجاق الإنكشارية، ولكى نتفهم طبيعة هذا المنصب يجب التعرف على أهميته بالنسبة

للمناصب الأخرى فى هذا الأوجاق فقد كان قائد الإنكشارية يسمى أغا، وقد عهد إليه مهمة رئاسة الشرطة فى القاهرة، وكان يساعده فى العمل الإدارى فى هذا الأوجاق الكخيا، أو الكتخدا، والذى عرف بكتخدا الوقت، وكان متقدم على كل حاملى رتبة الكخيا، وبين الإنكشارية، ويأتى بعده موظف يدعى جاوويش أو جاويش (ويجب التفريق بين صاحب هذه الرتبة وبين أفراد فرقة الجاويشية) ويرأس هؤلاء الموظفين شخص برتبة باش جاويش، وإلى جانب هؤلاء الموظفين الكبار من الإنكشارية الذين شكلوا جماعة ذات نفوذ عرفت بالاختيارية (من اختيار) ووجد موظفون أدنى رتبة مثل الأوده باشى الذى كان يرأس إحدى فرق الإنكشارية التى تقيم عادة فى أوده (غرفة) وكان يرأس الأوده باشية موظف يسمى باش أوده باشى (انظر: عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر، ص٢٨٤، ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص١٩١-١٩٢؛ Shaw, Ottoman Egypt, pp80-81).

(٢٢) قاضى الثغر: كان يطلق عليه أيضاً الحاكم الشرعى، وكانت له مهام سياسية، وإدارية، وقضائية، ودينية، وكان يخضع لقاضى عسكر ولاية مصر، أما الجهاز الإدارى للحاكم الشرعى فكان يتمثل فى الكتبة، والشهود، وقاصدى الشرع، أما عوائده فكانت ما يفرض من رسوم على ما يعرض عليه هو أو لنوابه من القضايا، والبيوع، والتركات، والتصادقات (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ، ص٨٦ -١٠٨).

(٢٣) قنطار: هو يساوى من حيث الأساس مائة رطل، وكان حجم القنطار تبعاً للزمان، والمكان ففى أواخر العصر المملوكى كان يتراوح وزنه ما بين ٤٥ و ٩٦ كيلو جراماً، وفى القرن السابع عشر الميلادى وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جراماً (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠، ص٣٠، ٣١، Shaw, S.J., Ottoman Egypt, p.170).

(٢٤) دينار: فى مصر فى العصر العثمانى وجدت أنواعاً مختلفة من الدنانير، وهى الأشرفى، أو السلطانى، والزنجرلى، أو الجنزرلى، أو الزرمحبوب، والبندقى، أما الأول فهو امتداد للفظ الأشرفى الذى اعتاد عليه المصريون منذ عهد الأشرف برسباى، وهو أول دينار ضرب فى مصر عقب الفتح العثمانى، والثانى ضرب فى عهد السلطان مصطفى الثانى (١١٠٦-١١١٥هـ / ١٦٩٤-١٧٠٣م) ويزن (٢,٦) جرام، وقد عرف بهذا الاسم نسبة إلى الحافة المشرشرة لهذا النقد وهى أشبه بالإطار أو الجنزير. أما البندقى فهو ذو عيار عالى يقرب من أربعة وعشرين قيراطاً، وهو ينسب إلى البندقية وكان شائع الاستعمال فى مصر (انظر: عبد الرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن ندوة عبد

الرحمن الجبرتى بحوث ودراسات، إشراف / أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٥٧، ٥٧٥).

(٢٥) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات، س٠٠٠٠٠٤-١٠٣٢، ص٨٠، م٣٤٦ بتاريخ ١٥ ذو الحجة ٩٧٢هـ / ١٤ يوليو ١٥٦٥م.

(٢٦) الجلالية: ترجع البوادر الأولى لهذه الحركة إلى ثورة تركمانية قامت فى (٩٢٢-٩٢٥هـ / ١٥١٦-١٥١٩م) بالقرب من إقليم توقات شرق الأناضول بزعامة مبشر صفوى اسمه (جلال) لقب نفس المصدر بالمهدى، جمع حوله عدداً كبيراً من أنصار المذهب الشيعى، وحاول الانفصال عن الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليم الأول، وقد حرص الأخير على القضاء عليهم، فأرسل حملة من الإنكشارية نجحت فى ٢٣ ربيع آخر ٩٢٥هـ / ٢٤ أبريل ١٥١٩م فى القضاء على هذه الحركة، كما ذبح الآلاف من أتباعها، وقد اتخذت جميع الحركات الانفصالية التى قامت فى الأناضول بعد ذلك طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر اسم الجلالية شعاراً، ورمزاً لها (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤-١٦٠٩م) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٥٣، هامش ١٩٢).

(٢٧) السكبان: أو السجمان، هى كلمة فارسية مكونة من مقطعين سك بمعنى الكلب، و(بان) بمعنى الحافظ والصاحب، والسكبان هو المتولى أمر كلاب الصيد، وكان هؤلاء فى النصف الأخير من القرن الرابع عشر يرافقون السلطان فى الحرب، والصيد، وكانوا مستقلين عن الإنكشارية ثم أدمجهم السلطان محمد الفاتح ٨٢٤- ٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م) فى الجيش الإنكشارى ليصبحوا الفرقة الخامسة والستين لخدمة أمور الصيد لكن لما حرض أغا الإنكشارية المنتمى فى الأصل للسكبانية جيشه الإنكشارى على التمرد فى عهد السلطان سليم الأول فقد هؤلاء الثقة، وانحطت منزلتهم، وكان هؤلاء السكبانية ينقسمون إلى قسمين: قسم من المشاة، وقسم من الفرسان أنشئ متأخراً ليساعد على اللحاق بالصيد البعيد (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٢٤، ١٢٥).

(٢٨) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦- ١٩١٦، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص١٥٤، ١٥٥.

(٢٩) إردب: هو مكيال مصرى يتألف من ست ويبات كل ويبة ثمانية أقداح كبيرة، أو ستة عشر قدحاً صغيراً ثم ارتفع وزنه فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى ستة وتسعين قدحاً صغيراً، وقد تضاربت الآراء حول تحديد مقداره فقد يكون ١٨٢ لتراً تقريباً أو ٧٣٥ر ١٨١

لتراً، معنى ذلك أنه يصعب تحديد الإردب بدقة، وهو فى الوقت الحاضر يساوى ١٩٨ لتراً (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٥٨).

(٣٠) القرطم: هو حب العصفر، وهو حار يابس، هو يستخدم مع اللبن، واللوز، والنطرون، والفلفل، والعسل، والأينسون ليفيد ذلك فى علاج الصداع، والمفاصل، والأوعية الدموية، وإذا تم غلاته فى الزيت ودهن به أى عضو فى الجسم أزال ما به من ألم (انظر: داود بن عمر الأنطاكى، تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب، الجزء الأول، بيروت، ١٠٠٨ هـ / ١٥٩٩م، ص٢٥٧).

(٣١) الدارصينى: هو فى الأصل شجر هندى ينمو بتخوم الصين كالرمان، وأوراقه كأوراق الجوز إلا أنها أدق، ولازهر لها، ولا بذر له، له فوائد طبية عديدة فهو يمنع الخفقان، كما أنه منشط للذاكرة، ويقوى المعدة، والكبد، وهو دواء للبواسير، وإذا استعمل كدهان يخفف الرعشة، والفالج (انظر: داود بن عمر الأنطاكى، المصدر السابق، جـ١، ص١٤٩).

(٣٢) السنامكى: نبات ربيعى كالحناء، إلا أن أعواده أدق منها، وفيه رخاوة، وله زهر يميل إلى الزرقة يخلف غلقاً داخلها حب مفرطح الطول محزوز الوسط إلى إعوجاج ما، ومنه نوع عريض الأوراق أصفر الزهر يسمى بالحجازى، وله فوائد طبية عديدة فهو يشفى من الصداع، ويخفف آلام المفاصل، والظهر، والبواسير، علاوة على أنه ملين، وإذا أضيف إلى الخل أزال الحكة، والجرب، والنمش، وأدمل القروح، ومنع سقوط الشعر، وزاد من طوله، وسواده، علاوة على أنه يقضى على الغثيان (انظر: داود بن عمر الأنطاكى، المصدر السابق، ص٢٠١).

(٣٣) الخيار الشنبر: يسمى البكتر الهندى له زهر أصفر إلى بياض مبهج يزداد بياضه عند سقوطه، ويثمر قروناً خضراء تصل إلى نصف ذراع، وله فوائد علاجية كثيرة، فهو يعالج الصفراء، ويقضى على الحكة، والاحتراقات والحب الفارسى، كما يقضى على النقرس، وإذا استعمل مع العنب يقضى على الورم، وإذا استعمل مع ماء الورد يسهل عملية الولادة، ويسقط المشيمة (انظر: داود بن عمر الإنطاكى، المصدر السابق، جـ١، ص١٤٨، ١٤٩).

(٣٤) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات س٠٠٠٠٢٩-١٠٣٢، ص٣٢٧-٣٢٨، م١٩٤ بتاريخ ١٠ رجب ١٠١٣هـ / ٢ ديسمبر ١٦٠٤م.

(٣٥) أمير اللوا: قسمت الدولة العثمانية فى أول الأمر إلى عدد من الوحدات الإدارية الإقطاعية عرفت بالصناجق (الألوية) على رأس كل منها صنجق بك (أمير لواء) من قوة الفرسان الإقطاعية، وخول هذا الصنجق حق رفع علم (لواء أو صنجق) بصفته ممثل السلطان فى المقاطعة، والتف حول علمه الجند الإقطاعى كلما نودى للقتال، ولكن عندما اتسعت الإمبراطورية، وضمت ألوية جديدة كبرى، وصغرى، وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة

عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية أو إيالة، وعينت على كل ولاية بكلربك (أمير أمراء الألوية، أو ميرميران باللغة العربية المتتركة) برتبة باشا، وقد اقتصرت مهمة أمراء الألوية على قيادة القوات العسكرية وقت الحرب (انظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربى (١٥١٦-١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٥٥).

(٣٦) ساقز: أو صاقز (خيوس Chios) مساحتها ٩٠٢كم٢ (انظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الثانى، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح دكتور/ محمود الأنصارى، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص٧١٨) وهى جزيرة جبلية ببحر ايجه ملاصقة لساحل الأناضول عند مدخل خليج أزمير، وكانت مركزاً لحضارة قديمة، وتشتهر بوفرة محاصيلها من الكروم، والفاكهة، وأشجار المصطلكى، فضلاً عن محاجر الرخام (انظر: محمد عمر عبد العزيز عمر، تاريخ الدولة العثمانية وتوسعاتها وبدايات الحكم العثمانى فى بعض الولايات العربية (٦٩٦- ١٠٥٥هـ/ ١٢٩٦- ١٦٤٥م) من خلال مخطوطة " نصرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان، الجزء الثانى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، عام ٢٠٠١، ص٧٨٢، هامش ٣٦).

(٣٧) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٤٧٠٠٠٠-١٠٣٢، ص٣٣٨، م٦٨٣ بتاريخ ٣٠ ذو الحجة ١٠١٦هـ/١٦ أبريل ١٦٠٨م.

(٣٨) اليرلية: Yerliyya هى من الكلمة التركية (Yer) وتعنى المحل حيث اضطر السلطان العثمانى فى كثير من الأحيان إزاء اندماج الإنكشارية بالسكان المحليين، وعملهم لمصلحتهم قبل مصلحة الدولة أن يرسل فرقاً جديدة لتتسلم المسؤوليات الرسمية من اليرلية، وتكون أكثر خضوعاً للسلطان بعد أن أصبحت فرقة عسكرية دمشقية تدافع عن مصالح الدمشقيين بسبب ارتباط مصالح أفرادها بهم. (انظر: عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر، ص ٧٥، ٧٦، ١٩٤).

(٣٩) القابى قول: أو قبوقول هى كلمة تركية مكونة من مقطعين قابى أو قبو بمعنى الباب أو البوابة، قول بمعنى عبد، والجمع منها (قابى قوليلر) أى عبيد الباب، وهى هنا بمعنى عبيد السلطان، وهم نوع من جند الإنكشارية الذين كانوا يجندون فى بادئ الأمر عن طريق خمس الغنائم من الدول المهزومة لصالح بيت مال المسلمين، ثم عن طريق ضريبة الدفشرمة (ضريبة الغلمان) وبالرغم من لفظ قبوقوللرى كان تمييزاً يشمل كل شخص فى وضع العبيد ممن يقومون على خدمة السلطان إلا أنه استعمل بوجه خاص للإشارة إلى القوات التى تتقاضى أجوراً تمييزاً لها عن القوات الإقطاعية (انظر: هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، الجزء الأول، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى،

مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠، ص٦٤، هامش ٢، عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر، ص٧٣، ٧٤، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص١٦٦، هامش ٢) وبصفة عامة انقسمت طائفة القابى قول بالدولة العثمانية إلى قسمين: القسم الأول عرف بأوجاقات القابى قول المترجلة ومن أمثلتها أوجاق العجمية، أوجاق الإنكشارية، وأوجاق المدفعية، أما القسم الثانى فعرف بأوجاقات القابى قول الراكبة وتشمل ستة بلوكات هم (السباهية، السلحدارية، السوارى، العلوفة، الغرباء) وقد خصص لأوجاقات القسمين الأول والثانى عدة مهام متنوعة (انظر: عبد القادر أورخان، النظم العسكرية العثمانية، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الثانى، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله إلى العربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩، ص٣٨٣-٣٩٨).

(٤٠) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، ص٢٠٠-٢٠٣.

(٤١) نصف فضة: نقد عثمانى، وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات " أخشا " وسرعان ما اختلف مركز " الأخشا " باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى حتى أصبحت الفضة تساوى ست عشرة قمحة أى (١١ جراماً) ثم انخفض وزنها إلى ربع ذلك فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى، وقل ما فيها من فضة، وفى نظام العملة المجيدى الذى اتبع سنة (١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م) أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية تضرب فى استانبول، ومصر على السواء، وقد كانت هذه العملة وسيلة هامة لتحقيق مرونة العمليات التجارية فى مصر (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٣).

(٤٢) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٠٤٧-١٠٣٢، ص٢٥٢، م٥٠٨ بتاريخ ٢٠ ربيع آخر ١٠١٧هـ / ٣ أغسطس ١٦٠٨م.

(٤٣) القرش: فى الأصل تعريب Groshen الألمانية، وهى تعنى البياستر Piastre أى النقد الأسبانى الفضة الذى بدأ ضربه، وتداوله فى مطلع القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى، ثم استقر فى التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى فأطلق على البياستر الفضة التركى اسم " غرش " و"قرش" أو " ارش" كما يسميه العامة فى مصر، وقد ضرب هذا النقد فى تركيا لأول مرة فى عهد السلطان سليمان الثانى (١٠٩٩-١١٠٢هـ / ١٦٨٧ - ١٦٩٠م) وفى مصر ضربت القروش فى عهد على بك الكبير لأول مرة سنة ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م، وقد أشار إليها الجبرتى فى أحداث سنة ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م وذكر أن مصر عرفت على يد على بك أجزاء القروش المجوز، والذى كان قيمة القطعة منه عشرة أنصاف، والقرش المفرد، وقيمته خمسة أنصاف، وذكر أن محمد بك أبو الذهب أبطل سنة ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م كل هذه القروش التى كانت تحمل علامة اسم على بك، ولكن

الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش، واستمر القرش يضرب فى مصر بقيمة تقدر بأربعين نصفاً فضة، أو أربعين بارة، وأطلق عليه أحياناً اسم القرش الرومى، أو القرش التركى، وكان لهذا القرش أجزاء منها نصف القرش، وهى قطعة قيمتها عشرون نصف أو بارة، وفى عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م حدد قيمة القرش المصرى بعشر مليمات، وأصبح المليم هو أصغر وحدات النقود فى مصر (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٤، ٥٧٥).

(٤٤) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٤٧ -١٠٣٢، ص٦٠، م ٩٨ بتاريخ ٩ جماد أول ١٠١٨هـ/ ١٠ أغسطس ١٦٠٩م.

(٤٥) نفس المصدر: نفس السجل، ص٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٢، م٤٧٣، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٨٩ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٠١٨هـ / ١٥ أغسطس١٦٠٩م.

(٤٦) فخر الدين المعنى الثانى: (٩٩٨-١٠٤٤هـ/١٥٩٠-١٦٣٥م) هو حفيد فخر الدين المعنى الأول الدرزى الأصل الذى قاتل مع السلطان سليم فتولى بنلك لبنان، والجبال المحيطة به، ولما تولى هذا الحفيد السلطة فى لبنان عام ٩٩٩هـ/١٥٩١م وكان درزياً وصولياً كبيراً، واستطاع أن يجمع المعادين للإسلام من نصارى، ونصيرية، ودروز، وأمثالهم حتى تمكن من جبال لبنان، والسواحل، وفلسطين، وأجزاء من سوريا وذلك باعتراف من الدولة العثمانية، وبهذا فهو يعتبر مؤسس لبنان الحديث، فضلاً عن سيطرته على سوريا الكبرى، وقد ازدهرت البلاد طيلة أيامه، وكثرت فيه أعمال التجارة مع أوربا، والدول المجاورة وعاش الناس فى رخاء، وراحة، لكن السلطان العثمانى مراد الرابع رأى فى فخر الدين خطراً كبيراً على السلطنة بعد أن زادت سلطته، وذاع صيته، وأعلن خروجه على الدولة العثمانية عام ١٠٢٢هـ/١٦١٣م فضلاً عن دعم إيطاليا له لاسيما من فلورنسا، والبابا، ورهبان جزيرة مالطة (فرسان القديس يوحنا) فأعلن الحرب عليه فانهزم ثم هرب إلى إيطاليا لكنه عاد إلى لبنان عام ١٠٢٧هـ/١٦١٨م بعد أن أصدر السلطان فرماناً بالعفو عنه لكنه أعلن التمرد من جديد مستغلاً الحرب العثمانية الصفوية لكنه فشل، وأسر، وسيق إلى استانبول وانتهى الأمر باعدامه سنة ١٠٤٤هـ/ ١٦٣٥م. (انظر: محمد كرد على، خطط الشام، الجزء الثانى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٤٣-٢٤٥ ؛ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية فى بلاد الشام فى العهد العثمانى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادى عشر الهجريين)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٧٢، ٢٧٣).

(٤٧) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص١٦٢، ١٦٣.

(٤٨) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٠٤٩-١٠٣٢، ص١٣، م ٢٢ بتاريخ ١٠ جماد ثانى ١٠٢١ هـ/ ٨ أغسطس ١٦١٢م.

(٤٩) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠١٠٦ -١٠٣٢، ص١٠٦، ١٠٧، م٢٤٠ بتاريخ ٤ ذو القعدة ١٠٢٤ هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٦١٥م.

(٥٠) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر، ص١٨٧ ؛نفس المصدر، العرب والعثمانيون، ص١٤٣.

(٥١) بشه: أو بش، كلمة تركية بمعنى رئيس، أول، آمر، مقدم (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص١٠٠).

(٥٢) ياظجى: أو يازجى كما وردت فى الوثائق، وهو المسئول عن تسجيل السلع التى سوف تشحن على المركب بالدفتر الخاص به بعد فحصها للتأكد من نوعيتها، وجودتها، وكميتها، وأحياناً كان يسافر على المركب المحملة بالسلع إلى جهة ما ليتولى مهمة الاشتراك مع الريس فى وصول هذه السلع إلى أصحابها بأمان، وفى حالة حدوث أية مشاكل تؤثر على ذلك يقوم بإبلاغ المحكمة للوقوف على ذلك (انظر: محكمة دمياط الشرعية، إشهادات، س٠٠٠٠٤٩-١٠٣٢، ص١٣، م٢٢ بتاريخ ١٠ جماد ثانى ١٠٢١هـ / ٨ أغسطس ١٦١٢م ؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠١٣٠-١٠٣٢، ص٢٣٩، م٤١٧ بتاريخ غره ربيع أول ١٠٤٣هـ / ١٦ سبتمبر ١٦٣٢م.

(٥٣) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠١١٢-١٠٣٢، ص٥٦، م ٩١ بتاريخ ٢٧ رجب ١٠٢٩هـ/ ٢٨ يونيو ١٦٢٠ م.

(٥٤) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠١١٦-١٠٣٢، ص٢٣، م٣٥ بتاريخ ١٩ رجب ١٠٣٠هـ/ ١٩ يونيو ١٦٢١ م.

(٥٥) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠١١٥-١٠٣٢، ص١٢٨، م٢٦١ بتاريخ ١٠ صفر ١٠٣١هـ / ٢٥ ديسمبر ١٦٢١م.

(٥٦) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠١١٩-١٠٣٢، ص٢٢٥، م٤٤٦ بتاريخ ٦ محرم ١٠٣٣ هـ / ٣٠ أكتوبر ١٦٢٣م.

(٥٧) البراشية: أصلها من توابع شرباص ثم فصلت عنها فى تربيع سنة ٩٣٣هـ / ١٥٢٧م باسم براشية وهى من القرى الحديثة التابعة لمركز فارسكور، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عنها قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، المجلد الثانى، القسم الثانى، الجزء الأول، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٤٦.

(٥٨) رأس الخليج: هى من المدن المندرسة التى حلت محلها كفر المياسرة التابعة لمركز فارسكور، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، المجلد الأول، القسم الأول، ص٢٦٥).

(٥٩) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س١٢٢-٠٠٠-١٠٣٢، ص٧٩، م١٥٦ بتاريخ ١٥ رجب ١٠٣٥ هـ / ١٢ أبريل ١٦٢٦م.

(٦٠) عبد الكريم رافق:بلاد الشام ومصر، ص٢١٠.

(٦١) رطل: وحدة من وحدات الوزن ترجع إلى ما قبل الإسلام، وتختلف باختلاف البلاد، والأزمان، فالرطل فى مصر الحديثة موحد يساوى ١/١٠٠ من القنطار = ١٢ أوقة = ١٤٤ درهماً = ٤٤٩,٤٨ جم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٣٠، ٣١).

(٦٢) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س١٢٥-٠٠٠-١٠٣٢، ص٦٦، م١٢٨ بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٠٣٩هـ/ ١٧ يونيو ١٦٣٠م.

(٦٣) نفس المصدر: نفس السجل، ص٥٣، م١٠٨ بتاريخ ٢ محرم ١٠٤٠هـ / ١١ أغسطس ١٦٣٠م.

(٦٤) السباهية: جند فرسان مفردها سباهى، وقد وجدت بمصر أوجاقات السباهية الثلاث، وهم الجنوللیان والتفنكجيان، والجراكسة، وقد اختصت هذه الاوجاقات بالعمل فى الأقاليم، والمحافظة على الأمن فيها (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٤٤٨).

(٦٥) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، ص١٦٦، ١٦٧.

(٦٦) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س١٣٠-٠٠٠-١٠٣٢، ص٢٣٩، م٤١٧ بتاريخ غرة ربيع أول ١٠٤٣هـ/ ١٦ سبتمبر ١٦٣٢م.

(٦٧) نفس المصدر: إشهادات، س١٣٠-٠٠٠-١٠٣٢، ص١٣٦، م٢٣٤ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٠٤٣هـ/ ٥ يناير ١٦٣٣م.

(٦٨) فردات: هو زنبيل يسع نحو ٣,٥ قنطار (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٤٥١).

(٦٩) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س١٣٢-٠٠٠-١٠٣٢، ص٦٦، م١٣٧ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٠٤٥هـ/ ٥ نوفمبر ١٦٣٥م.

(٧٠) نفس المصدر: إشهادات، س١٣١-٠٠٠-١٠٣٢، ص٢٠١، م٥٠٤ بتاريخ غرة ربيع آخر ١٠٤٦هـ/ ٢ سبتمبر ١٦٣٦م.

(٧١) نفس المصدر: إشهادات، س١٣١-٠٠٠-١٠٣٢، ص٢٠١، م٥٠٤ بتاريخ غرة ربيع آخر ١٠٤٦هـ/٢ سبتمبر ١٦٣٦م.

(٧٢) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٢١٠-١٠٣٢، ص٨٩، م٢٣٤ بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٠٥٨هـ/ ٥ يناير ١٦٤٩م.

(٧٣) عبد الكريم رافق:بلاد الشام ومصر، ص٢١٧، نفس المصدر: العرب والعثمانيون، ص١٩٢، ١٩٣.

(٧٤) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٢٢٦-١٠٣٢، ص٢٦٥-٢٦٦، م٣٧٦ بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٠٧١هـ/ ١٧ نوفمبر ١٦٦٠م.

(٧٥) رأى السلطان سليم الثانى (٩٧٤-٩٨٢هـ / ١٥٦٦-١٥٧٤م) ضرورة فتح قبرص ؛فقد كانت عقبة على طريق التجارة بين مصر، واستانبول ويسيطر عليها البنادقة، وكان القراصنة المسيحيين فى تلك الجزيرة تحت حماية البندقية، كثيراً ما يقومون بالاعتداء على السفن التجارية وسفن الحج، كما كانت علاقات العثمانيين مع البنادقة تسير آنذاك إلى الأسوأ، لذا تم استصدار فتوى شرعية بأن قبرص فيما مضى كانت بلداً مسلماً، وعليه يجب أن تخضع للمسلمين (انظر: فريدون أمجن، التاريخ السياسى للدولة العثمانية، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الأول، إشراف وتقديم الدكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله إلى العربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩، ص٤٤، ٤٥ ؛محمد المهدى سيد صديق، العلاقات بين البندقية والدولة العثمانية، دار الصداقة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣٤) وبناء على تلك الفتوى قرر السلطان سليم الثانى فتح قبرص، وهو ما تم فى سنة ٩٧٩هـ/ ١٥٧١م (انظر: محمد عمر عبد العزيز عمر، ص٤٨٣).

(٧٦) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٢٣١-١٠٣٢، ص١٠٩، ١١٠، م٥١ بتاريخ ٥ شعبان ١٠٧٣هـ / ١٥ مارس ١٦٦٣م.

(٧٧) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٠٧-١٠٣٢، ص٣١٩، م٤٠٧ بتاريخ ٨ رجب ١٠٨١هـ / ٢١ نوفمبر ١٦٧٠م.

(٧٨) **جاويشات:** مفردها جاويش: من الكلمة التركية جاووش (Cavus) بجيم مشربة، وواو مضمومة، وهى مشتقة من المقطع التركى جاو (Cav) الذى يدل على الصياح، والنداء، والصوت، والصيت، والجاويش منصب عسكرى وجد فى دولة الغزنويين، والقراخانيين، والسلاجقة، ودخلت هذه الكلمة اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٥٩، ٦٠) وقد تكون أوجاق الجاويشية بصفة رسمية بإعلان قانون نامه مصر (٩٣١هـ / ١٥٢٤-١٥٢٥م) من بعض المماليك الذين كانوا فى الخدمة الشخصية للباشا، والمتخلفين عن الجيش المملوكى المهزوم، والذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمانى، وقد حدد قانون نامة مصر واجبات الجاويشان بخدمة الباشا، والديوان العالى،

وكان يحق للباشا فيما عدا فرقتى الإنكشارية، والعزبان (انظر: قانون نامه، المصدر السابق، م٧، ص٢٧).

(٧٩) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٣٠٧-١٠٣٢، ص٢٧٦، م٣٩٣ بتاريخ ٥ ربيع ثانى ١٠٨٤هـ/ ٣٠ يوليو ١٦٧٣م.

(٨٠) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٢٠-١٠٣٢، ص٣٣، م٣٤ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٠٩٨هـ / ٨ يوليو ١٦٨٧م.

(٨١) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٣٥٣-١٠٣٢، ص١٦٤، ١٦٥، م١٥٦ بتاريخ ٧ رجب ١١٠٤هـ/ ١٤ مارس ١٦٩٣م.

(٨٢) الفرقاطة: جمعها فراقط، أو فراقيط، وفرقاطات، ويطلق عليها بالأسبانية، والإيطالية (Fregat) وبالفرنسية (Fregate) وهى نوع من السفن الحربية الخفيفة المتوسطة الحجم استعملها الأوروبيون، والعثمانيون فى حوض البحر المتوسط، والبحر الأسود، وكانت تستخدم أحياناً فى نقل البضائع (انظر: درويش الدخيلى، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤، ص١١٥، ١١٦).

(٨٣) الجمرك: من الإيطالية " Commercio" واليونانية " Commercium" وحرفت إلى جمرك فى العربية، وكمرك فى التركية، والجمرك هو الهيئة المختصة بتنظيم، وفرض الضريبة على التجارة الصادرة، والواردة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٧٠ ؛صلاح أحمد هريدى، دراسة عن بعض جمارك مصر فى القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دمياط، رشيد، البرلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٣، هامش١) وعرفت الجمارك بالأساكل، ومفردها أسكلة اقتبست من الإيطالية سكالا Scala بمعنى ميناء أو ثغر، وهى تكتب فى المصادر، والمراجع العربية فى أشكال شتى فى صيغة المفرد إسقالة ــ سقالة ــ صقالة ــ أسكلة، وفى صيغة الجمع إسقالات ــ أساكل ــ أساكيل، وترد أحياناً فى بعض المصادر التاريخية العربية كلمة " سكلر" وهى مقتبسة من اللغة الأسبانية، ومعناها ميناء للعابرين، أو المارين (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، الجزء الثانى، ص١٧٠، هامش ٢).

(٨٤) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٣٥٣-١٠٣٢، ص٢٩٩، ٣٠٠، م٢٥٩ بتاريخ ٢٦ شعبان ١١٠٤هـ/ ٢ مايو ١٦٩٣م.

(٨٥) نفس المصدر: س٠٠٠٣٧٠-١٠٣٢، ص٨٤، ٨٥، م٢٨٥ بتاريخ ٢٠ رمضان ١١١٦هـ/ ١٦ يناير ١٧٠٥م.

(٨٦) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٠٤-١٠٣٢، ص١٢٨، م١٤٢ بتاريخ ٧ محرم ١١٢٤هـ / ١٥ فبراير ١٧١٢م.

(٨٧) عبد الكريم رافق: الشام ومصر، ص٢٢٢-٢٢٤، ٣٣٦-٣٣٨، نفس المصدر، العرب والعثمانيون، ص١٩٣- ١٩٨، ٢٥١ -٢٥٢، ٢٦٠-٢٦١.

(٨٨) باش: هى كلمة تركية بمعنى الرأس، وتستعمل بمعنى الرئيس، وذلك بوضعها قبل اسم الصنعة، أو الوظيفة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٣٦).

(٨٩) قياسة: جمعها قياسات، وقياييس، وهى من سفن النقل، والشحن النيلية، وكانت القياسة تنقل البضائع من السفن الراسية فى الموانئ إلى داخل البلاد عن طريق النيل (انظر: درويش النخيلى، المرجع السابق، ص١٣٠).

(٩٠) شايقة: هى سفينة شراعية من نوع ثقيل استعملها الأتراك، واليونانيون، والإيطاليون فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى نقل الأشخاص، والبضائع واستخدمت كإحدى القطع الحربية (انظر: درويش النخيلى، المرجع السابق، ص٦٤).

(٩١) غليون: جمع غلايين، وغلاويين، وقد برز هذا النوع كمركب حربى كبير فى الفترة الممتدة من أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر، وكان يشكل إحدى قطع الأساطيل العثمانية، والأوروبية فى البحر المتوسط، وقد عرف فيما بعد بالقباق (انظر: درويش النخيلى، المرجع السابق، ص١١٢- ١١٤).

(٩٢) البازركان: هى كلمة فارسية بمعنى التاجر، ودخلت التركية بمعناها الفارسى (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٣٩) وقد عمل على السفن الأجنبية حيث لعب دور الوسيط بين ريس السفينة والتاجر الذى يقوم بشحن هذه السفينة من سلع، وفى سبيل ذلك كان يؤخذ عليه التعهد أمام قاضى الثغر بتوصيل السلع بصفته نائباً عن التاجر أو أكثر فى وصول تلك السلع إلى شركائهم بالجهة المراد الوصول إليها بعد التأكد من أمانته، وكانت أكثر السفن التى عملوا عليها من نوعى الغليون، والشيطية باعتبارهما أكثر أماناً فى نقل السلع (انظر: محكمة دمياط الشرعية، إشهادات، س٠٠٠٤١١ - ١٠٣٢، ص٢١١، م٢٥٩ بتاريخ ١٤ شوال ١١٢٩هـ / ٢١ سبتمبر ١٧١٧م، نفس المصدر: نفس السجل، ص٢١٤، م٢٣٧ بتاريخ ٢٠ شوال ١١٢٩هـ / ٢٨ سبتمبر ١٧١٧م.

(٩٣) شيطية: أو شيطى، وجمعها شيطيات أو شياطى، وهى نوع من المراكب الحربية الصغيرة التى تمتاز بالخفة، والسرعة (انظر: درويش النخيلى، المرجع السابق، ص٨٢، ٨٣).

(٩٤) أغا: كلمة تركية من المصدر أغمق "بمعنى سيد كبير، أو أخ كبير (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢٨). وقيل إنها من الكلمة الفارسية (أقا) وتطلق فى التركية كلقب مثل

الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٧) وكان هناك نوعان من الأغوات الأول هو " الأغوات الأندرون" وهم الخدم الخصوصيون الذين يعملون داخل القصور، وكانوا من الصبيان غالباً، والثانى هو " الأغوات البيرون" وهم الذين يعملون خارج القصور، وكانت ألقابهم فى الأصل تركية، وفى الغالب فارسية مثل الأمير آخور " وهو رئيس الأسطبلات المنوط به الإشراف على الماشية، والأخير القبوجى باشى، وهو رئيس البوابين، وقد خصص لهؤلاء معاشات، وأطيان بالبلاد (انظر: عبد السميع سالم الهراوى، لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٣٠؛طمى أحمد شلبى، الموظفون فى مصر فى عصر محمد على، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٣٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٠).

(٩٥) المستأمن: حصل على هذا اللقب تبعاً للسفينة التى عمل بها من ضمن السفن التى ترتبط بلادها بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية، وكان يسمح لها أن تعمل إلى جانب سفن المسلمين فى نقل البضائع، والذخيرة السلطانية إلى استانبول، وغيرها وفق أوامر سلطانية، ويسبق شحن مثل هذه السفن صدور بيورلدى من الديوان العالى بالقاهرة يحدد فيه اسم السفينة، وربانها (ريسها) وضامنها، ووجهتها، وحمولتها ثم يسجل هذا البيورلدى بمحكمة الثغر، ويصدر من الحاكم الشرعى تصريحاً إلى الديوان يسمح بموجبه للسفن الأوروبية المستأمنة بالإقلاع (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ، ص٢٧٤، ٢٧٥).

(٩٦) چلبى: كلمة تركية بمعنى مولى، أو سيد، أو قارئ (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢١٣).

(٩٧) محكمة دمياط الشرعية: س٠٠٠٤٠٨- ١٠٣٢، ص٣٧٢، م٤٠٤ بتاريخ ٢١ربيع ثانى ١١٢٦هـ/ ٦ مايو ١٧١٤م.

(٩٨) نفس المصدر: س٠٠٠١١٧- ١٠٣٢، ص١٢١، م٢٢٠ بتاريخ ١٣ جماد آخر ١١٤٠هـ/٢٦ يناير ١٧٢٨م. انظر الملحق رقم (٢).

(٩٩) ريال حجر أبو طاقة: من ريال (Real) بمعنى ملكى، وكان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد فى الأسواق التجارية، وأطلق الريال فى العالم العربى منذ القرن الحادى عشر الهجرى / السابع عشر الميلادى على نقود فضية كبيرة فرنسية، وأسبانية، وهولندية، وألمانية، ونمساوية، والريال النمساوى والذى سمى (بالتالير) أو ريال (ماريا تريزا) أطلق عليه فى مصر (الريال أبو طاقة) نسبة إلى النافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٢٧٨).

(١٠٠) **جوربجي**: ضابط إنكشارى تعادل رتبته رتبة اليوزباشى، وكان يعرف فى التركية باسم (ياباشى) وفى الفارسية بـ(سربيادكان) وهما بمعنى رئيس المشاه، ويشرف الجوربجى على كل أمور الكتيبة، وله حق تأديب الجند فى الجرائم الصغيرة، وفى عهد السلطان محمود الثانى (١٢٢٣- ١٢٥٥هـ / ١٨٠٨- ١٨٣٩م) ـ قبيل إلغاء الإنكشارية ـ ألغى هذا اللقب، واستعمل بدلاً منه لقب (أورتاباشى) أى رئيس الأورطة، وكان لقب الجوربجى يطلق أحياناً على الأغنياء من تجار النصارى، وعلى أصحاب السفن التجارية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٦٦، ٦٧).

(١٠١) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٥٢٤- ١٠٣٢، ص١٦٥، ١٦٦، م٢٣٤ بتاريخ ٢٤ رجب ١١٧٦هـ / ٨ فبراير ١٧٦٣م.

(١٠٢) نفس المصدر: س٠٠٠٤١٠- ١٠٣٢، ص٣٧، ٣٨، م٦٨ بتاريخ ٢٠ رجب ١١٢٨هـ/ ١٠ يوليو ١٧١٦م.

(١٠٣) نفس المصدر: نفس السجل، ص٧٤، م ١٠٥ بتاريخ ٢٩ رجب ١١٢٨هـ/ ١٩ يوليو ١٧١٦م.

(١٠٤) نفس المصدر: نفس السجل، ص٣٨، م٧٠ بتاريخ ١٨ شعبان ١١٢٨هـ / ٧ أغسطس ١٧١٦م.

(١٠٥) نفس المصدر: نفس السجل، ص١٤٣، م ٢١٥ بتاريخ ٢٠ رمضان ١١٢٨هـ / ٧ سبتمبر ١٧١٦م.

(١٠٦) نفس المصدر: نفس السجل، ص١٦٧، ١٦٨، م٢٤٨ بتاريخ ٢٠ رمضان ١١٢٨هـ/ ٧سبتمبر ١٧١٦م.

(١٠٧) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١١- ١٠٣٢، ص٢١١، م٢٥٩ بتاريخ ١٤ شوال ١١٢٩هـ/ ٢١ سبتمبر ١٧١٧م.

(١٠٨) نفس المصدر: نفس السجل، ص٢١٤، م٢٦٨ بتاريخ ٢٠ شوال ١١٢٩هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٧١٧م.

(١٠٩) نفس المصدر: نفس السجل، ص٢٢٢، م٢٨٠ بتاريخ ٢٧ شوال ١١٢٩هـ / ٤ أكتوبر ١٧١٧م.

(١١٠) نفس المصدر: نفس السجل، ، ص٢٢٨، م ٢٨٩ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١١٢٩هـ / ١٦ أكتوبر ١٧١٧م.

(١١١) نفس المصدر: نفس السجل، ص٢٣٧، م٣٠٠ بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١١٢٩هـ/ ٢٧ اكتوبر ١٧١٧م.

(١١٢) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١٩- ١٠٣٢، ص٣٤٥، م ٤٩٣ بتاريخ ٩ جماد أول ١١٣٣هـ / ٨ مارس ١٧٢١م.

(١١٣) نفس المصدر: نفس السجل، ص٢٧٣، م٣٨٨ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١١٣٣هـ / ١٨ أبريل ١٧٢١م.

(١١٤) نفس المصدر: س٠٠٠٤١٨- ١٠٣٢، ص٣٥، م ٢١ بتاريخ ٢١ جماد آخر ١١٣٣هـ / ١٩ أبريل ١٧٢١م.

(١١٥) نفس المصدر: س٠٠٠٤١٩- ١٠٣٢، ص١٦٠، م ٢٢٩ بتاريخ ٢٧ جماد ثانى ١١٣٣هـ / ٢٥ أبريل ١٧٢١م.

(١١٦) نفس المصدر: نفس السجل، ص١٨٢، م٢٥٦ بتاريخ ٢٧ رجب ١١٣٣هـ/ ٢٤ مايو ١٧٢١م.

(١١٧) نفس المصدر: نفس السجل، ص١٨٥، م٢٦١ بتاريخ ٢٩ رجب ١١٣٣هـ/ ٢٦ مايو ١٧٢١م.

(١١٨) نفس المصدر: س ٠٠٠٤٢٤-١٠٣٢، ص ٢٨٦، م ٣٢٧ بتاريخ ١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م. انظر الملحق رقم (٣).

(١١٩) نفس المصدر، إشهادات، س٠٠٠٤٦٧- ١٠٣٢، ص٩٣، م١٣٦ بتاريخ ٢٨ شعبان ١١٥٣هـ/ ١٨ نوفمبر ١٧٤٠م.

(١٢٠) نفس المصدر: نفس السجل، ص٢٨٨، م٤٩٢ بتاريخ ٢٠ شوال ١١٥٣هـ/ ٨ يناير ١٧٤١م.

(١٢١) نفس المصدر: نفس السجل والصفحة، م٤٩٣ بتاريخ ٢١ شوال ١١٥٣هـ/ ٩ يناير ١٧٤١م.

(١٢٢) نفس المصدر: إشهادت، س٠٠٠٢١٤- ١٠٣٢، ص٣٢، م١١٠ بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١١٥٩هـ/ ٢ ديسمبر ١٧٤٦م.

(١٢٣) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٥٩- ١٠٣٢، ص٩٤، م١٣٧ بتاريخ محرم ١١٨٧هـ / مارس ــ أبريل ١٧٧٣م.

(١٢٤) نفس المصدر:إشهادات: س ٠٠٠٠٤٧-١٠٣٢، ص ٣٢٨، م ٣٢٥ بتاريخ ٢٩ شوال ١٠١٧هـ/ ٨ يناير ١٦٠٩م. انظر الملحق رقم (٤).

(١٢٥) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥٦- ١٠٣٢، ص٢٣٤، ٢٣٥، م٢٤٨ بتاريخ ١٥ شوال ١١٠٧هـ / ١٨ مايو ١٦٩٦م.

(١٢٦) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٢٣٨- ١٠٣٢، ص٦١، م١٠٥ بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٠٧٩هـ / ٢٠ أغسطس ١٦٦٨م.

(١٢٧) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٥٥- ١٠٣٢، ص٨٦، م١٢٧ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١١٨٤هـ/ ٢٩ مارس ١٧٧١م.

(١٢٨) حوانيت: جمع حانوت وهى بمثابة خلايا النشاط الاقتصادى حيث خصص لممارسة أعمال الطوائف الحرفية الصغيرة، أو لتجارة التجزئة، وهو مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه خمسة أو ستة أقدام، واتساعه بين ثلاثة أو أربعة أقدام، ويزود أحياناً بغرفة أخرى تستخدم كمخزن للبضائع، وترتفع أرضية الحانوت بمقدار قدمين، أو ثلاثة عن مستوى الأرض، وغالباً ما يمتد خارج واجهة الحانوت مصطبة لتكون مقعداً مبنياً بالحجر أو الطوب، وعليها يجلس التاجر، وزبائنه لعقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون، الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول، ترجمة / ناصر إبراهيم، باتسى جمال الدين، مراجعة وإشراف/ رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٤٣، ٤٤٤).

(١٢٩) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٣٠٧- ١٠٣٢، ص٣٦٨، ٣٦٩، م٥٣٣ بتاريخ ١١ جماد أول ١١١٨هـ / ٢٠ أغسطس ١٧٠٦م.

(١٣٠) نفس المصدر: س٠٠٠٤٥١- ١٠٣٢، ص٢١٤، م٢٦٠ بتاريخ ٢٧ صفر ١١٤٤هـ / ٣١ أغسطس ١٧٣١م.

(١٣١) السهم:يساوى اليوم٢٤/١ قيراط، أو ٧،٢٩٣ متر(انظر:فالتر هنتس، المرجع السابق، ص٩٧)

(١٣٢) نفس المصدر: نفس السجل، ص٥٤، م ١١٦ بتاريخ ١٥ محرم ١١٥٦هـ / ١١ مارس ١٧٤٣م.

(١٣٣) وكالة: كانت تستخدم لتخزين المنتجات، والبضائع قبل توزيعها على دكاكين البيع بالتجزئة، أو تخزين المنتجات التى كان يعاد تصديرها للخارج أو إلى بقية أنحاء البلاد، وكانت هناك منتجات معينة يحتكر بيعها فى مكان محدد بالوكالات حيث يخضع البيع لرسوم يقوم بجبايتها الملتزم. وكانت معظم الوكالات تتخصص فى بيع سلعة معينة، وكانت النتيجة لهذا التخصيص أن التجار الذين كانوا من أصول إقليمية واحدة، ويعملون فى تجارة معينة قد آثروا التجمع معاً بصورة طبيعية داخل الوكالات نفس المصدرا، وكانت الوكالات علاوة على دورها تستعمل مأوى للتجار الأجانب أو المصريين (انظر: أندرية ريمون، المرجع السابق، ص٤٢٧، ٤٢٨).

(١٣٤) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٦٠٣- ١٠٣٢، ص٢٦٣، ٢٦٤، م٣٠٨ بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٠٩ هـ/ ١٢ مايو ١٧٩٥م.

(١٣٥) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠١٣٢- ١٠٣٢، ص١٥٨، م٣٩٧ بتاريخ ١٢ رجب ١٠٤٥ هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٦٣٥م.

(١٣٦) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٢٣- ١٠٣٢، ص٢٦٤، م٣١٧ بتاريخ ٢٩ شعبان ١١٠١ هـ / ٧ يونيو ١٦٩٠م.

(١٣٧) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٦٢- ١٠٣٢، ص٢٧٧، ٢٨٨، م٤١١ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١١٥١هـ / ١ مارس ١٧٣٩م.

(١٣٨) قراريط: جمع قيراط، وهو يساوى اليوم ٢٤/١ فدان أو ١٧٥,٠٣٥ متر مربع (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٩٨).

(١٣٩) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٥٢٥- ١٠٣٢، ص١٤٦، ١٤٧، م٢٦٣ بتاريخ ٢٣ جماد ثانى ١١٧٦هـ / ٩ يناير ١٧٦٣م.

(١٤٠) وقف: الوقف فى الشريعة الإسلامية صدقة محبسة لا تباع، ولا تشترى، ولا توهب، ولا تورث، ويصرف ريعها إلى جهة من جهات البر، وهو ينقسم إلى قسمين الاول: الوقف الخيرى، وهو ما يصوف فيه الريع من أولى الأمر إلى جهة خيرية كالفقراء، والمساجد، والملاجئ، ونحو ذلك، والثانى وهو الوقف الأهلى، وهو ما جعل استحقاق الريع فيه للواقف نفس المصدر، أو لغيره من أقاربه أم من غيرهم ثم من بعد ذلك يكون لجهة خيرية (انظر: محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر دراسة تاريخية وثائقية (٦٤٨- ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠، ص١١- ٣٣).

(١٤١) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٦٠٦- ١٠٣٢، ص٨٤، ٨٥، م٩٥ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢١٣ هـ / ٣ يناير ١٧٩٩م.

(١٤٢) شطا: أصلها من توابع ناحية غيط الأنصاري، وفي سنة ١٩٢٥ صدر قرار بفصلها عن أراضي شطوط دمياط، وبذلك أصبحت ناحية قائمة بذاتها تابعة لمركز فارسكور، محافظة الدقهلية. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، م٢، ق٢، جـ١، ص٢٤٢).

(١٤٣) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، ٠٠٠٠٢٢- ١٠٣٢، ص٩، م٣٦ بتاريخ ٢٦ شعبان ٩٨٩هـ / ٢٥ سبتمبر ١٥٨١م.

(١٤٤) نفس المصدر: إشهادات، س ٠٠٠٥٦٠- ١٠٣٢، ص١٨٨، م٢٥١ بتاريخ غرة رجب ١١٨٨هـ/ ٧ سبتمبر ١٧٧٤م.

(١٤٥) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٧١- ١٠٣٢، ص٢٨٥، م٣٨٥ بتاريخ ٢٧ محرم ١١٩٧هـ / ٣١ ديسمبر ١٧٨٢م.

(١٤٦) السلحدار: المقصود به محافظ الأسلحة (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢٩٩) وقد أنشئ منصب السلاحدارية فى أيام بايزيد الأول الصاعقة (٧٩٢- ٨٠٥هـ / ١٣٨٩ -١٤٠٢م) وكان من أهم أعمال السلحدار أن يحافظ فى داخل السراى على سيف السلطان، وبندقيته، وقوسه، ودرعه، وكان يصاحب السلطان فى رحلات الصيد، والتنزه، وفى بعض الأحيان كان بعض السلاحدارية يعينون فى منصب الوزارة العظمى، وقد ألغى هذا المنصب سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣٠م وألغيت أيضاً السلاحداريات التى كانت فى مكاتب الوزراء، ورجالات الدولة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٢٧، ٢٨).

(١٤٧) بلوكباشى: هى من كلمة " بولوك" التركية مشتقة من المصدر "بولمك" أن يقسم، القسم أو الفوج، وبولوكات النظام كانت معروفة فى مصر إلى عهد قريب (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٤٤)، استخدم لفظ البلوك أحياناً للإشارة إلى الأوجاق، كما استخدم للإشارة إلى أقسامه، ويرأس كل بلوك رئيس من الجند عرف بالبلوك باشى (البلوكباشى) (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص١٧٦).

(١٤٨) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٢٢٩- ١٠٣٢، ص٣٧٢، ٣٧٣، م٥١١ بتاريخ ١٠ محرم ١٠٧٢هـ/ ٥ سبتمبر ١٦٦١م.

(١٤٩) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥١٥- ١٠٣٢، ص٨٥ -٨٧، م٩٥ بتاريخ ٢٥ رجب ١١٦٩ هـ / ٢٥ أبريل ١٧٥٦م.

(١٥٠) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٥٩- ١٠٣٢، ص٣٣٥، م٤٦٨ بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١١٨٦هـ / ٢٣ مارس ١٧٧٣م.

(١٥١) نفس المصدر إشهادات، س٠٠٠٣١٤- ١٠٣٢، ص٢٠٠، م٣٢٤ بتاريخ ٦ ربيع ثانى ١٠٩٢هـ / ٢٥ أبريل ١٦٨١ م.

(١٥٢) كوجك: كلمة فارسية بمعنى صغير، حفيد، طفل، صبي، طفولية (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٤٧٣؛أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٦٥).

(١٥٣) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٣٦٥- ١٠٣٢، ص١٩٣، ١٩٤، م١٩١ بتاريخ غرة صفر ١١١٤هـ / ٢٧ يونيو ١٧٠٢م.

(١٥٤) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٥٩- ١٠٣٢، ص٢٤٦- ٢٤٨، م ٣٥٢ بتاريخ ٢٠ شوال ١١٨٧ هـ / ٤ يناير ١٧٧٤م.

(١٥٥) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٠٤٦- ١٠٣٢، ص٥٩، م١٣٠ بتاريخ صفر ١٠١٩ هـ / مارس ــ أبريل ١٦١٠م.

(١٥٦) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٥٤- ١٠٣٢، ص٦٢، ٦٣، م٨٦ بتاريخ ١٧ شعبان ١١٤٢هـ / ١٤ مارس ١٧٣٠م.

(١٥٧) نفس المصدر:إشهادات، س٠٠٠٣١٧- ١٠٣٢، ص٣١٤ – ٣١٦، م٣١٣ بتاريخ ٨ شوال ١٠٩٦ هـ / ٧ سبتمبر ١٦٨٥م. انظر الملحق رقم (٥).

(١٥٨) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٢٣٨- ١٠٣٢، ص٣٤٧، م٥٨٠ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٠٧٩هـ/ ٢١ أكتوبر ١٦٦٨م.

(١٥٩) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٠٤٧- ١٠٣٢، ص٢٢٥، م٤٣٥ بتاريخ ٢١ رجب ١١٠٧ هـ / ٢٥ فبراير ١٦٩٦م.

(١٦٠) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣١٧- ١٠٣٢، ص٣٣٣، ٣٣٤، م٣٣٢ بتاريخ ٢٠ شوال ١٠٧٦هـ / ٢٧ أبريل ١٦٦٦م.

(١٦١) الكوكلية: عرفت أيضاً باسم جنوللیان، وتعنى المتطوعين وأفراد هذا الأوجاق من الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم فى فتح مصر، وكانت مهمته توطيد الأمن فى الأقاليم، ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية، أو تهديد طرق المواصلات، وقد أطلق فيما بعد على هذه الطائفة اسم جمليان (جمع فارسى لكلمة جملى أى صاحب الجمل) لاستخدام أفرادها الجمال (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, p.89) ؛ويذكر ابن إياس هذا الأوجاق باسم الكمولية، وأحياناً كلميا (انظر: محمد بن أحمد ابن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦١، ص٢٤١- ٣٠٦ -٣٠٩ – ٤٢٩ – ٤٣٠).

(١٦٢) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٣٦٣- ١٠٣٢، ص٢٣٢، م٣٠٩ بتاريخ ٢٦ رجب ١١١٣هـ / ٢٧ ديسمبر ١٧٠١م.

(١٦٣) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٦٦- ١٠٣٢، ص٩٤، م١١٥ بتاريخ ١٢ شوال ١١١٤هـ / ١ مارس ١٧٠٣م.

(١٦٤) نفس المصدر: نفس السجل، ص٨٩، م ١٠٨ بتاريخ ١٢ شوال ١١١٤هـ/ ١ مارس ١٧٠٣م.

(١٦٥) نفس المصدر: نفس السجل، ص٨٦، م١٠٤ بتاريخ ١٢ شوال ١١١٤هـ/ ١ مارس ١٧٠٣م.

(١٦٦) بك: تعنى كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس، أو آمر (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص١١٥). وكانت البكوية هى أرفع منصب يتطلع إليه أكثر المماليك طموحاً، وكان البكوات من كبار موظفى السلطان، ويقوم الباشا ممثله فى مصر بتعيينهم فى حفل خاص

أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح هذه الرتبة، ويعطى الباشا كتفى البك الجديد بمعطف من الفرو، وكان عدد البكوات فى مصر أربعة وعشرين (انظر: جلال يحيى، مصر الحديثة، ١٥١٧- ١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص١٦٧).

(١٦٧) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٣٧٠- ١٠٣٢، ص٤٦، م٩٣ بتاريخ ٩ ذو القعدة ١١١٦هـ/ ٥ مارس ١٧٠٥م.

(١٦٨) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٧٤- ١٠٣٢، ص٨٣، م١٩٠ بتاريخ ١٦ شوال ١١٢٨هـ/ ١١ فبراير ١٧٠٥م.

(١٦٩) نفس المصدر: نفس السجل، ص٨٣، م١٩١ بتاريخ ١٦ شوال ١١٢٨هـ / ١١ فبراير ١٧٠٥م.

(١٧٠) نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٠٤٤- ١٠٣٢، ص٣٥، م٧٣ بتاريخ ٢٠ ربيع آخر ١١٠٤هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٦٩٢م ؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٢٥- ١٠٣٢، ص٨٥، م١٥٤ بتاريخ ٨ محرم ١١٧٦ هـ/ ٣٠ يوليو ١٧٦٢م. ؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١٩- ١٠٣٢، ص٣١٠، م٤٤٣ بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١١٣٣هـ/ ١٩ سبتمبر ١٧٢١م ؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٣٠ - ١٠٣٢، ص٢١، م٢٢ بتاريخ ٦ جماد أول ١١٤١ هـ/ ٨ ديسمبر ١٧٢٨م ؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥١- ١٠٣٢، ص٩٣، م١١٦ بتاريخ ٢٩ شوال ١١٥٤ هـ / ٧ يناير ١٧٤٢م؛ محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٠٤٧٠- ١٠٣٢، ص١٠٦، ١٠٧، م٢١٨ بتاريخ ١٣ جماد ثانى ١١٥٦هـ/ ٤ أغسطس ١٧٤٣م.

(١٧١) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٤٢٧- ١٠٣٢، ص١٣٥، م١٦٣ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٣٩هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٦٢٩م ؛ نفس المصدر، س٠٠٢٣٨- ١٠٣٢، ص١٥١، م ٢٥٨ بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٠٧٩هـ / ٨ أبريل ١٦٦٩م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٢٣- ١٠٣٢، ص٣٠، ٣١، م٣٥ بتاريخ ٦ شعبان ١١٠١هـ / ١٥ مايو ١٦٩٠م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥٢- ١٠٣٢، ص١٣٧، م١٧٥ بتاريخ غرة ربيع ثانى ١١٠٥هـ / ٣٠ نوفمبر ١٦٩٣م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥٦- ١٠٣٢، ص٢٣٤، ٢٣٥، م٢٤٨ بتاريخ ١٥ شوال ١١٠٧ هـ / ١٨ مايو ١٦٩٦م. ؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٠٤- ١٠٣٢، ص١١٢، م١٢٤ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١١٢٣هـ/ ١١ مايو ١٧١١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١٩- ١٠٣٢، ص٣٩، ٤٠، م٦٤ بتاريخ ٥ شوال ١١٣٣هـ / ٣٠ يوليو ١٧٢١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٥٤- ١٠٣٢، ص١٥٤، ١٥٥، م١٩٧ بتاريخ ١٢ ربيع أول ١١٤٣هـ / ٢٥ سبتمبر ١٧٣٠م؛ نفس المصدر:

إشهادات، س٠٠٠٤٥١- ١٠٣٢، ص٢١٩، ٢٢٠، م٢٦٦ بتاريخ ٧ ربيع أول ١١٤٤ هـ / ٩ سبتمبر ١٧٣١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥٣-١٠٣٢، ص ٩٨، ٩٩، م ٩٦ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١١٤٦هـ / ٢٨ نوفمبر ١٧٣٣م ؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥١- ١٠٣٢، ص٩٣، م١١٦ بتاريخ ٢٩ شوال ١١٥٤ هـ / ٧ يناير ١٧٤٢م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٦٩- ١٠٣٢، ص١٣٨، م١٨٤ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١٥٥ هـ / ٢٨ يوليو ١٧٤٢م. نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٧٦- ١٠٣٢، ص١٦٣، ١٦٤، م٢٢٠ بتاريخ ١٣ ربيع ثانى ١١٦٠هـ/ ٢٤ أبريل ١٧٤٧م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٠٥- ١٠٣٢، ص٢٣٢، م٣١٠ بتاريخ ٥ شوال ١١٦٤هـ / ٢٧ أغسطس ١٧٥١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٢٢- ١٠٣٢، ص١٧١، ١٧٢، م٢٥٢ بتاريخ ٢٦ رمضان ١١٧٤هـ/ ١ مايو ١٧٦١م؛ نفس المصدر: إشهادات، ٠٠٠٥١٠- ١٠٣٢، ص١٦٢، ١٦٣، م٢١٦ بتاريخ ١٧ محرم ١١٦٧هـ / ١٤ نوفمبر ١٧٥٣م.؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٢٥- ١٠٣٢، ص ٤٣، م٧٢ بتاريخ ٢٥ محرم ١١٧٥هـ / ٢٦ أغسطس ١٧٦١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٢٥- ١٠٣٢، ص٢٢٤، ٢٢٥، م٣٧٠ بتاريخ ١٠ ربيع أول ١١٧٦هـ / ٢٩ سبتمبر ١٧٦٣م؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٥٥٣ - ١٠٣٢، ص٦٤، ٦٥، م ٩٥ بتاريخ ٦ ذو القعدة ١١٨٢هـ / ١٤ مارس ١٧٦٩م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٥٧٥-١٠٣٢، ص ٢٠١، ٢٠٢، م ٢٥٧، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٠٢هـ/ ٢٢ مايو ١٧٨٨م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٣٥٤- ١٠٣٢، ص ١٨٣، ١٨٤، م ٤٨، بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١١٠٩هـ / ٦ أكتوبر ١٦٩٧م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٥٥٣ - ١٠٣٢، ص ٣٤، م ٥١ بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١١٨٢هـ / ٢٣ مارس ١٧٦٩م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٥٥٩ - ١٠٣٢، ص ٣٣٩، ٣٤٠، م ٤٧٨ بتاريخ ٢٧ محرم ١١٨٧هـ/ ٢٠ إبريل ١٧٧٣م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٦٠١ - ١٠٣٢، ص ٧٨، م ١٠٨ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٠٦هـ / ٢٠ يونيو ١٧٩٢م.

(١٧٢) محكمة دمياط الشرعية: إشهادات، س٠٠٤٢٧- ١٠٣٢، ص١٣٥، م١٦٣ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٣٩هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٦٢٩م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٢٣٨- ١٠٣٢، ص١٥١، م ٢٥٨ بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٠٧٩هـ / ٨ أبريل ١٦٦٩م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٢٣- ١٠٣٢، ص٣٠، ٣١، م٣٥ بتاريخ ٦ شعبان ١١٠١هـ / ١٥ مايو ١٦٩٠م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥٢- ١٠٣٢، ص١٣٧، م١٧٥ بتاريخ غرة ربيع ثانى ١١٠٥هـ / ٣٠ نوفمبر ١٦٩٣م؛نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥٦- ١٠٣٢، ص٢٣٤، ٢٣٥، م٢٤٨ بتاريخ ١٥ شوال ١١٠٧ هـ / ١٨ مايو ١٦٩٦م؛ نفس المصدر:

إشهادات، س٠٠٠٤٠٤- ١٠٣٢، ص١١٢، م١٢٤ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١١٢٣هـ/ ١١ مايو ١٧١١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤١٩- ١٠٣٢، ص٣٩، ٤٠، م٦٤ بتاريخ ٥ شوال ١١٣٣هـ / ٣٠ يوليو ١٧٢١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٥٤- ١٠٣٢، ص١٥٤، ١٥٥، م١٩٧ بتاريخ ١٢ ربيع أول ١١٤٣هـ / ٢٥ سبتمبر ١٧٣٠؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٥١- ١٠٣٢، ص٢١٩، ٢٢٠، م٢٦٦ بتاريخ ٧ ربيع أول ١١٤٤ هـ / ٩ سبتمبر ١٧٣١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥٣-١٠٣٢، ص ٩٨، ٩٩، م ٩٦ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١١٤٦هـ / ٢٨ نوفمبر ١٧٣٣م ؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٣٥١- ١٠٣٢، ص٩٣، م١١٦ بتاريخ ٢٩ شوال ١١٥٤ هـ / ٧ يناير ١٧٤٢م؛ نفس المصدر:إشهادات، س٠٠٠٤٦٩- ١٠٣٢، ص١٣٨، م١٨٤ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١٥٥ هـ / ٢٨ يوليو ١٧٤٢م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٤٧٦- ١٠٣٢، ص١٦٣، ١٦٤، م٢٢٠ بتاريخ ١٣ ربيع ثانى ١١٦٠هـ/ ٢٤ أبريل ١٧٤٧م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٠٥- ١٠٣٢، ص٢٣٢، م٣١٠ بتاريخ ٥ شوال ١١٦٤هـ / ٢٧ أغسطس ١٧٥١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٢٢- ١٠٣٢، ص١٧١، ١٧٢، م٢٥٢ بتاريخ ٢٦ رمضان ١١٧٤هـ/ ١ مايو ١٧٦١م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥١٠- ١٠٣٢، ص١٦٢، ١٦٣، م٢١٦ بتاريخ ١٧ محرم ١١٦٧هـ / ١٤ نوفمبر ١٧٥٣م؛ نفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٢٥- ١٠٣٢، ص ٤٣، م٧٢ بتاريخ ٢٥ محرم ١١٧٥هـ / ٢٦ أغسطس ١٧٦١منفس المصدر: إشهادات، س٠٠٠٥٢٥- ١٠٣٢، ص٢٢٤، ٢٢٥، م٣٧٠ بتاريخ ١٠ ربيع أول ١١٧٦هـ / ٢٩ سبتمبر ١٧٦٣م؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٥٥٣ - ١٠٣٢، ص٦٤، ٦٥، م ٩٥ بتاريخ ٦ ذو القعدة ١١٨٢هـ/ ١٤ مارس ١٧٦٩م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٥٦٠ - ١٠٣٢، ص ٣٢١، ٣٢٢، م ٤٤٣ بتاريخ ١٠ محرم ١١٨٨هـ / ٢٣ مارس ١٧٧٤م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٥٦٩ - ١٠٣٢، ص ١٦٣، ١٦٤، م ٢٠٣ بتاريخ ١٢ صفر ١١٩٦هـ / ٢٥ يناير ١٧٨٢م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٥٧٥-١٠٣٢، ص ٢٠١، ٢٠٢، م ٢٥٧، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٠٢هـ/ ٢٢ مايو ١٧٨٨م ؛ نفس المصدر: اشهادات، س ٠٠٠٦٠١ - ١٠٣٢، ص ٧٨، م ١٠٨ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٠٦هـ / ٢٠ يونيو ١٧٩٢م.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة.

- سجلات محكمة دمياط الشرعية، قد تمت الإشارة لأرقامها فى صفحات البحث.

ثانياً: القواميس.

- درويش النخيلى: السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤.
- شمس الدين سامى: قاموس الإعلام، المجلد السادس، استانبول، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.
- محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، المجلد الثانى، القسم الثانى، الجزء الأول، الهيئة العامة لقصورالثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.
- محمد على الأنسى: قاموس اللغة العثمانية المسمى:الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية)، بيروت، ١٩٠٠.

ثالثاً: المصادر العربية المنشورة.

- داود بن عمر الأنطاكى: تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب، الجزء الاول، بيروت، ١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م.
- محمد بن أحمد ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦١.

رابعاً: الرسائل العلمية.

- إبراهيم يونس سلطح: تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣- ١١٣١هـ / ١٥١٧- ١٧١٩م من خلال مخطوط (تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل) رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨١.
- دكتور/محمد عمر عبد العزيز عمر: تاريخ الدولة العثمانية وتوسعاتها وبدايات الحكم العثمانى (٦٩٦-١٠٥٥هـ/ ١٢٩٦- ١٦٤٥م) من خلال مخطوط " نصرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان " الجزء الثانى، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، عام ٢٠٠١.

خامساً: المراجع العربية.

- دكتور/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢.
- دكتور/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- أندريه ريمون: الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، الجزء الاول، ترجمة / ناصر إبراهيم، باتسى جمال الدين، مراجعة وإشراف / رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥.
- دكتور/ جلال يحيى: مصر الحديثة ١٥١٧- ١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- دكتور/ جمال الدين الشيال: مجمل تاريخ دمياط سياسياً واقتصادياً، دار الفكر العربى، الإسكندرية، ١٩٤٩.
- دكتورة/ سحر على حنفى: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- دكتور/ سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.
- دكتور/ سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية وسكتها المدنية الأجنبية من القرن السادس قبل الميلاد حتى عام ١٩٤٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
- دكتور/ السيد خالد المطرى: ميناء دمياط دراسة فى أهمية الموقع الجغرافى، الطبعة الأولى،مطابع وكالة الأهرام للإعلان، القاهرة، ١٩٨٨.
- دكتور/ صلاح أحمد هريدى: دراسة عن بعض جمارك مصر فى القرن الثامن عشر، الإسكندرية ــ دمياط ــ رشيد ــ البرلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- .....: دراسات فى تاريخ مصر الحديث، الجزء الاول (٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م) دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- دكتور/ عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد(٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- .....: الملاحة النيلية فى مصر العثمانية ١٥١٧- ١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

- دكتور/ عبد السميع سالم الهراوى: لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.
- دكتور/ عبد الرحمن فهمى: النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجبرتى بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- دكتور/ عبد العزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثانى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.
- دكتور/ عبد القادر أورجان: النظم العسكرية العثمانية، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الثانى، إشراف/ أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله إلى العربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩.
- دكتور/ عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦- ١٧٩٨)، دمشق، ١٩٦٨.
- .....: العرب والعثمانيون ١٥١٦- ١٩١٦، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٤.
- دكتورة/ عفاف مسعد السيد العبد: دور الجامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤- ١٩٠٩م) سلسلة تاريخ المصريين، العدد(١٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- دكتور/ عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦- ١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
- فالترهنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠.
- دكتور/ فريدون أمجن: التاريخ السياسى للدولة العثمانية، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الأول، إشراف وتقديم الدكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله إلى العربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩.
- قانون نامه مصر: الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر ترجمه وقدم له وعلق عليه دكتور/ أحمد فؤاد متولى، دار الهانى للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦.
- دكتورة/ ليلى عبد اللطيف أحمد: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- دكتورة/ ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية فى بلاد الشام فى العهد العثمانى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادى عشر الهجريين) الجزء الاول، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩.

- دكتور/ محمد كرد على: خطط الشام، الجزء الثانى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣.
- دكتور/ محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر دراسة تاريخية وثائقية (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠.
- دكتور/ محمد محمود السروجى: الإسكندرية فى العصر الحديث ضمن كتاب تاريخ الإسكندرية وحضارتها منذ أقدم العصور، الإسكندرية، ١٩٦٣.
- دكتور/ محمد المهدى سيد صديق: العلاقات بين البندقية والدولة العثمانية، دار الصداقة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
- هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامى والغرب، الجزء الأول، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.
- نقولا يوسف: تاريخ دمياط منذ أقدم العصور، دمياط، ١٩٥٩.
- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الثانى، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح دكتور/ محمود الانصارى، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، الطبعة الاولى، ١٩٩٠.

سادساً: المراجع الأجنبية.

- Shaw, S. J.,: Ottoman Egypt in The age of the French Revolution Cambridge Massachustter, 1964.

سابعاً: الدوريات العربية.

- دكتورة/ سعاد ماهر: محافظات الجمهورية العربية المتحدة فى العصر الإسلامى، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ٢١، العدد الأول، مايو، القاهرة، ١٩٥٥
- محمد شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨- ١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى بعنوان ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦.